أنماط المعرفة العلميّة في ضوء تفسير ظواهر الإبدال:

قراءة في جهود أبي أوس الشمسان التفسيريّة لظاهرة الإبدال في الصرف العربيّ

Patterns of Scientific Knowledge in Light of Interpretations of Phonetic Substitution (**Ibdāl**):

An Analytical Reading of Abu Aws Al-Shamsan's Explanatory Approach to Substitution in Arabic Morphology

د. معاذ بن سليمان الدخيِّل

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربيّة وآدابها بكلية اللغات والعلوم الإنسانية في جامعة القصيم.

Muaath Sulaiman Aldukhayil

Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature, College of Languages and Humanities, Qassim University.

ملخص البحث:

اهتمّ البحث بالجهود التراثيّة والمعاصرة لظواهر الإبدال بوصفها تفسيراتٍ تمثِّل أنماطًا متعدّدة للمعرفة العلميّة. وقد انتهى البحث إلى أنّ تفسيرات القدماء تنضوي ضمن التصوّر الذي يولي التناسق المنطقيّ للنظريّة أهميّة كبيرة، فتكون له الأولويّة في بناء النظريّة، وأمّا مسألة السعي إلى مطابقة النظريّة للواقع أو الاقتراب من ذلك فمسألة ثانويّة وفق هذا التصوّر.

وأمّا التفسيرات المعاصرة التي ارتكزت في تفسيرها على معطيات علم الأصوات فتنضوي ضمن التصوّر الذي يسعى نحو الاقتراب من توصيف الظاهرة المدروسة وما يحدث فيها في الواقع، فتكون له الأولوية في بناء النظريّة، ويكون هو المعيار والمحدّد الرئيس في تحديد سلامة النظريّة وصحتها أو عدمها.

وبيَّنَ البحث أنّ أبا أوس الشمسان أحد العلماء المعاصرين الذين تبنَّوا (الوصفيّة المعتدلة) حين رأى ضرورة التخفّف من النزعة المنطقيّة في تفسير ظواهر الإبدال، وأهميّة الانحياز إلى ما يمدُّنا به علم الأصوات حتى نقترب من وصف الظواهر وصفًا حقيقيًّا دون أن نفرّغ التفسير العلميّ من حقيقته وجوهره، فلا يمكن أن نلغي الوسائل التي تكون بها النظريّاتُ نظريّاتٍ مفسِّرة وقادرة على تحقيق انتظام نظريٍّ للظواهر المدروسة، من قبيل: التقدير، والأصالة والفرعيّة، ونحوها.

وقد أهَّلتْهُ معرفته العميقة بالتراث الصرفيّ واتّصاله بالدرس اللغويّ الحديث أن يكون ذا منزلة مهمّة في الدراسات الصرفيّة الحديثة بجمعه بين سعة فهمه لمنطق علمائنا القدماء في تفسير ظواهر الإبدال ودعوته إلى الإفادة من الحقائق الصوتية التي يمدنا بها علم الأصوات.

الكلمات المفتاحية:

المعرفة العلمية، الإبدال، علم الأصوات، أبو أوس الشمسان.

Abstract:

This research focuses on both classical and contemporary efforts in explaining phonetic substitution (Ibdāl) as interpretations that represent various patterns of scientific knowledge. The study concludes that the interpretations of classical scholars fall within a framework that prioritizes the logical consistency of a theory, granting it precedence in theoretical construction, while the alignment of the theory with reality or its approximation is considered secondary within this perspective. On the other hand, contemporary interpretations, which rely on phonetic data, align with an approach that seeks to describe the studied phenomenon as it occurs in reality. In this perspective, empirical accuracy takes precedence in theoretical formulation, serving as the primary criterion for evaluating the validity and soundness of a theory. The research highlights that Abu Aws Al-Shamsan is among the contemporary scholars who adopted a moderate descriptivism, advocating for a reduction in the logical inclination when interpreting phonetic substitution phenomena. He emphasizes the importance of incorporating phonetic data to achieve an accurate description of linguistic phenomena without stripping scientific interpretation of its essence. However, he also acknowledges that theories must retain their explanatory power and theoretical coherence through essential mechanisms such as assumption, originality and derivation, among others. His deep knowledge of classical morphological heritage, combined with his engagement with modern linguistic studies, has positioned him as a significant figure in contemporary morphological studies. His work bridges a profound understanding of the reasoning behind classical scholars' interpretations of phonetic substitution with a call to benefit from the empirical insights provided by phonetics.

Keywords: Scientific Knowledge. Phonetic Substitution. Phonetics. Abu Aws Al-Shamsan.

المقدمة

تكتسي المعرفة العلميّة مجموعة من السمات والخصائص التي تميّزها عن غيرها من المعارف، من ذلك أنّها معرفة غير قارّة بمقتضى طبيعتها التراكميّة التي تجعلها قابلة للتغيّر والتطوّر وفق ضوابط ومحدّدات علميّة حاكمة. وإذا سلّمنا بذلك أدركنا أنّ هذه المعرفة في حركيّة دائمة، وتكون تفسيرات الظواهر المدروسة قابلة للتعديل المستمرّ، ونكون في ميدان المعرفة العلميّة أمام خارطة هندسيّة أو نظام رمزيّ يحاكي الظاهرة المدروسة ولا يمثّلها تمثيلًا واقعيًّا. وإذا أخذنا هذه الاستعارة وجدنا أنّ علاقة النظريّة العلميّة بالواقع المدروس في تبدّل وتطوّر مستمرّ في السعي نحو وصف حقيقة الواقع وتفسيره دون أنْ تكون تلك الحقيقة العلميّة نقطة انتهاء، بل هي أفق يسير الباحثون في اتّجاهه.

وقد بدت ظاهرة الإبدال في الصرف العربيّ لافتة للانتباه وفق التفسيرات التي قدمها علماؤنا الأوائل، حيث انتظمت تلك الظواهر الكثيرة والمختلفة في نظام تفسيريٍّ واحد بسطه علماؤنا في مؤلفاتهم الصرفيّة. ولأنَّ هذه التفسيرات تندرج ضمن إطار المعرفة العلميّة أُعيد تفسير ظاهرة الإبدال في الدرس اللغويّ الحديث، وقد كان لأبي أوس إبراهيم الشمسان تفاعلٌ محمود في هذه القضيّة مع التراث الصرفيّ العربيّ مُستعينًا بما استقرّ عليه الدرس الحديث في فهم هذه الظاهرة وتفسيرها.

وإيمانًا منّا بقيمة هذه الجهد العلميّ في استيعاب الشمسان دقائقَ المجالين التراثيّ والحديث، وما ينطوي عليه هذا التفاعل من ترسيخ قيم العلم القائم على التراكم والتقدّم اخترنا أن ندرس هذه القضايا تحت عنوان:«أنماط المعرفة العلميّة في ضوء تفسير ظواهر الإبدال. قراءة في جهود أبي أوس الشمسان التفسيريّة لظاهرة الإبدال في الصرف العربيّ» منطلقين من تمييز صارم في المعرفة العلميّة بين الظاهرة المدروسة من جهة، والإطار التفسيريّ لها من جهة أخرى؛ لأنَّ الظاهرة منتمية إلى عالم الواقع، والإطار التفسيريّ منتمٍ إلى عالم النظريّة.

ويدعونا هذا التمييز إلى الاحتفاء بالتفسيرات المتعدّدة لظواهر اللغة العربيّة منعتقين من قيود واهمة ترى أنّ الانتماء إما أن يكون تراثيًّا وإما أن يكون حديثًا، وهذا ما يفوّت على العربيّة تقدّمها بالسير في مستجدّات البحث اللغويّ، ويفوّت على الدرس الحديث إفادته

ممّا وصل إليه علماؤنا الأوائل من لفتات غنيّة ومهمّة.

وهذه الدراسة امتداد لكثير من الدراسات الصرفيّة التي اهتمّت بالتفسيرات المعاصرة لظاهرة الإبدال ولاسيّما في إفادتها من معطيات الدرس الصوتيّ، ونذكر منها على سبيل التمثيل:

١. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، للطيب البكوش، ١٩٧٣م. وقد عُرف هذا الكتاب بوصفه أحد بواكير الدراسات العربيّة التي أرادت الاهتداء بمبادئ علم الأصوات لوصف النظام الصرفي العربيّ مهتمًّا في كتابه ببنية الفعل المجرّد وتصاريفه، وقد كان لمفاهيم من قبيل: المقطع، والنبر، ومخارج الحركات طويلها وقصيرها حضورٌ في رؤيته التفسيريّة لظواهر الفعل وتصريفاته، فكان ذلك داعمًا لمفاهيم تراثيّة من قبيل: الثقل، والتعذّر بإكسابها وصفًا صوتيًّا منضبطًا.

وهذه الدراسة أيضًا امتدادٌ للدراسات التي اهتمّت بجهود الشمسان الصرفيّة ووجوه الإضافة عنده، نحو:

٢. إسهامات إبراهيم الشمسان في الدرس اللغوي، لسجى طعامنة، رسالة ماجستير، ٢٠١٨م، وقد درست في أحد فصول الرسالة جهوده في الصوت والصرف مركّزة على قضايا الإدغام، والربط بين المنطوق والمكتوب، والإتباع، والإمالة، وآرائه في الميزان الصرفي، والتصغير، والإبدال مركّزة على بيان وجوه الإبداع في آرائه وربطها بمسألة التيسير وتعليميّة اللغة.

٣. جهود إبراهيم الشمسان اللغوية (دراسة وصفية تحليلية)، لسامية الحربي، رسالة ماجستير، ٢٠٢٠م، ولم تكن هذه الدراسة ببعيدة عن الدراسة السابقة، فقد درست القضايا الصرفية والصوتية في أحد فصول الرسالة مهتمّة بقضايا الإبدال، والإشمام، والإمالة، والإدغام. وقد اكتفت في عرض قضايا الإبدال عنده ببيان مفهومه عند الشمسان، ثم أغراضه، وأنواعه عنده، وكان ذلك كلّه عندها في إيجاز شديد.

٤. المنهج الصرفي عند إبراهيم الشمسان (قراءة في كتابه دروس في علم الصرف): لمحمد حسين زعيّن وكرّار عدنان، ٢٠٢١م، وقد تناول الباحثان منهج التدوين الصرفي بين

القدماء والشمسان، ثم بيّنا مظاهر الوصفيّة عنده في كتابه، ثم بيّنا مظاهر المعيارية كذلك، ثم درسا وجوه التيسير الصرفي عنده.

ونلاحظ بعد الإلماحة الموجزة على جملة من الدراسات السابقة سواء منها ما اهتمّ بتوظيف علم الأصوات في وصف ظواهر الصرف العربيّ أو تلك التي اهتمّت بجهود الشمسان الصرفيّة أنّ ثمّة فجوة بحثيّة تحتاج إلى مزيد من التعمّق والتحليل من جهة العلاقة بين تفسيرات التراث الصرفي وتلك التفسيرات الحديثة التي وظّفت مبادئ علم الأصوات، وبهذا تبدو لنا إضافة هذه الدراسة في تركيزها على المنطلقات الإبستمولوجيّة في النظر إلى التفسيرات المتعدّدة لظاهرة الإبدال بمقتضى المراحل التاريخيّة بين القدماء والمعاصرين وبمقتضى تعدّد المنطلقات النظريّة من جهة أخرى، فلم نقف على أيّة دراسة سابقة حاولت أنْ تقدّم إضافة في بيان الخلفيّات العلمية بين التفسيرين التراثيّ والحديث ووجوه العلاقة بينهما.

وتنطلق الدراسة من فرضيّة ملخّصها أنّ هذا التعدّدَ في تفسير الظاهرة تعدّدُ تنوّعٍ لا تنوّع تضاد أو قطيعة، من جهة النظر إلى النظريات بوصفها إعادةَ تمثيلٍ للظاهرة التي نريد دراستها دون أنْ تكون هذه النماذج والتفسيرات المتعدّدة صورةً مطابقة للواقع نفسه، ويكون النظر في هذا التنوّع وتحليله تجسيدًا تطبيقيًّا لأهمّ سمتين في المعرفة العلميّة؛ النسبيّة، والتراكميّة.

وانطلاقًا من ذلك تجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية:

١. ما طبيعة المعرفة العلمية من جهة تصوّر العلاقة بين الظاهرة المدروسة والنظرية المُفسِّرة؟

٢. كيف نظر علماء اللغة المعاصرون إلى ظاهرة الإبدال، وما موقف الشمسان من اجتهاداتهم؟

٣. كيف قرأ الشمسان جهود القدماء في ظاهرة الإبدال من جهة منطلقاتهم وتفسيراتهم؟

٤. ما المنطلقات التي يقترحها الشمسان بديلًا ناجعًا عن النموذج التراثيّ لتقديم تفسير علمي لظاهرة الإبدال؟

٥. ما الإضافة التفسيريّة التي يمكن أنْ يغنمها الدرس الصرفيّ الحديث عند الأخذ بالمنطلقات التي يقترحها الشمسان؟

وانتظمت الدراسة للإجابة عن هذه الأسئلة في قسمين:

الأول: ممهّدات نظريّة: تحدثنا فيه عن طبيعة المعرفة العلميّة، وأنماطها، وسماتها، ثم اجتهدنا في رصد جهود علماء اللغة المعاصرين في تفسير ظاهرة الإبدال مُبيّنين تعدّد منطلقاتهم وموقف الشمسان من تلك الاجتهادات.

الثاني: قراءة الشمسان لنموذج القدماء في ظواهر الإبدال: رصدنا فيه المنطلقات التي كانت توجّه تصّور الشمسان لطبيعة المعرفة العلميّة، وما نتج عن تلك المنطلقات من نقود وجّهها إلى نموذج القدماء التفسيريّ وما يمكن أنْ يعتريه من نقائص وقصور، ثم بيّنا ما وصل إليه الشمسان وفق منطلقاته من آراء وتفسيرات لظواهر الإبدال.

ولا أنسى في خاتمة المقدّمة أن أشكر أستاذنا أبا أوس الشمسان لما أمدني به من مراجع، ولما أعانني به في سبيل الوصول إلى آرائه واجتهاداته في مظانها. والشكر ممتد إلى أستاذنا فريد الزامل السليم لما أفادني به من ملحوظات وتوجيهات مهمة بعد قراءة البحث.

١– ممهدات نظرية:

١. ١– المعرفة العلمية؛ سماتها، وأنماطها:

قد تبدو "المعرفة العلمية" بحكم وَحْدَةِ مصطلحها أنّها تحمل مفهومًا واحدًا نستطيع به تصوّر هذا المدلول دون غموض أو لبس، ولكنّ هذا التصوّر قد يكون مقبولًا إنِ اقتصرنا في المعرفة العلميّة على أنّها مجموعة من الحقائق العلمية التي يصل إليها الباحثون بأدوات العلم لوصف ظاهرةٍ ما وتفسيرها.

وتكون المعرفة العلمية إذن هي ما نعرفه عن الظواهر التي نريد دراستها ومحاولة فهم كيفية عملها، ولكنّ المعرفة العلميّة من جهة أخرى ذات تصوّرات متعدّدة يمكن أن نعُدَّ فكرة (التحقيق والتأكيد) أولى تصوّراتها في فلسفة العلم الحديث حين ذهب أصحاب الوضعيّة المنطقيّة إلى أنّ المعرفة العلميّة تكتسب علميّتها بالحصول على أدلة تجريبيّة تدعم صحتها وتؤكّد قيمتها.

ثم جاء (كارل بوبر) وأحدث انقلابًا على أصحاب الوضعيّة المنطقيّة بتشكيكه في فكرة (التحقيق والتأكيد) مستدلًّا على ذلك بقصور دليل الاستقراء، فلا يمكن أنْ تكون مشاهداتنا مهما بلغت دليلًا على كون الشيء محصورًا بما شاهدناه، ويستدل أيضًا بعدم كفاية التجربة وحدها؛ لأنّ ثمة ظواهر لا نستطيع ملاحظتها، وعدم القدرة على الملاحظة لا يعني عدم وجودها.

وبذلك تدخل فكرة (القابلية للدحض) بوصفها معيارًا للمعرفة العلميّة، فكل معرفة كانت قابلة للتكذيب والدحض فهي معرفة علميّة[١]، وهو بهذا يريد أيضًا أن يعزّز تقدّم العلم وتطوّره بنقل المعيار من التأكيد إلى التكذيب، وهو نقل العلم من مجال تعزيز المعرفة السائدة إلى مواجهتها، وبذلك —من وجهة نظره– يُحَفِّزُ الحقل العلميّ على التقدّم والتطوّر.

وبعد ذلك جاء (توماس كون) بفكرة النموذج العلمي (Paradigm) التي تحمل تصورين للحالة العلميّة:

١. الحالة السائدة التي يكون الباحثون فيها يعملون داخل نموذج علمي واحد ومهما واجهتهم من مشكلات معرفية فإنهم يحاولون حلّها وتفسيرها وفق مبادئ النموذج العلمي نفسه.

٢. حالة الثورة العلميّة التي تحدث حين تكثر المعطيات غير القابلة للتفسير وتتراكم التناقضات تحدث ثورة علميّة تؤدّي إلى استبدال نموذج علمي جديد له فرضياته وتصوراته بالنموذج السائد.[٢]

ويذهب (توماس كون) أيضًا إلى ضرورة التخفّف من الصرامة الموضوعيّة المدّعاة للعلم، إذ يرى أنّ اختيار نموذج علميّ دون آخر لا يخضع دائمًا للدافع الموضوعيّ وحده، بل تكون أحيانًا ثمّة عوامل اجتماعية أو ذاتيّة تدعو إلى اتخاذ هذا النموذج التفسيريّ أو ذاك، وإذن قد تكون هذه العوامل مؤثّرة في تقدّم العلم وتطوّره.

---

(١) انظر: تطور النموذج العلمي اللساني: قراءة في الاتجاه البنيوي والتوليدي والوظيفي، معاذ الدخيّل، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٢٩ ع٣ (٢٠٢١م)، ص٢٨٥-٢٨٧.

(٢) انظر: نظرية المعرفة العلمية، ماهر عبد القادر علي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٧٦-٧٧.

ثم جاءت فكرة (برامج البحث العلمي) لـ(إمري لاكاتوش) محاوِلَة الإفادة ممّا طرحه أسلافه وقدّم تمييزًا داخل برنامجه بين ما سمّاه (جوهر البرنامج) و(الحزام الوقائي)، إذ إنّ الأول مجموعةٌ من المبادئ الرئيسة غير القابلة للتعديل، وهي قاعدة البرنامج وأساسه. وأمّا الثاني فهو مجموعة من الفرضيات القابلة للمراجعة والتعديل لحماية قاعدة البرنامج وأساسه.

ونلاحظ أنّ هذا التصوّر يسمح بمراقبة تطوّر العلم وتقدّمه باهتمامه بالتقدّم التراكميّ للعلم الذي يكون بالمراجعات المستمرة داخل ما سمّاه (الحزام الوقائي)؛ ليبقى (جوهر البرنامج) محميًّا من التناقض، أو عدم القدرة على التفسير(١).

يُبيِّنُ لنا هذا العرض الموجز أنّ (المعرفة العلميّة) رغم بساطة مصطلحها تحمل مدلولًا واسعًا يكشف عن تعدّد التصوّرات لهذه المعرفة ومعايير متعدّدة للحكم بعلميّة الأقوال المطروحة وسلامتها، وفي هذا التعدّد إشارةٌ إلى حقيقة مهمّة في مجال العلم هي أنّ العلم يقدّم (مقاربات) تساعدنا على أن نفهم الظاهرة المدروسة؛ فـ"العلم الدقيق تسيطر عليه فكرة التقريب.

فإنْ أخبرك أحدٌ من الناس أنّه يعرف الحقيقة الدقيقة عن أيِّ شيءٍ فثق بأنّه رجل غير دقيق"(٢) فلا يمكن أن يزعم العلم أنّه قادر على الوصول إلى الحقيقة المطلقة، أو أنّه يعكس الواقع المدروس ويطابقه، فالحقائق في مجال العلم حقائق مؤقتة. وإذا أدركنا هذا الأمر علمنا إذن أنّ التعدّد في تفسيرات الظاهرة الواحدة تنوّعٌ في وجهات النظر وفق منطلقات قد تكون مختلفة، وبمقتضى اختلافها يقع هذا التعدّد.

ولا يمكن أن يكون قبول التنوّع في تفسير الظواهر إجازة للتأويلات غير المنضبطة للوقائع المدروسة، ولكنّ العلم الذي يشرع أبوابه للتعدّد والتنوّع هو نفسه ما يَصُون جوهره من العبث والأقوال الزائفة. ويمكن أن نفهم ذلك فهمًا أدقّ إنْ حاولنا الوقوف على أهمِّ سمات هذه المعرفة العلميّة وخصائصها، ونجمل ذلك بالإشارة إلى النقاط الآتية:

---

(١) انظر: التفكير العلمي ومستجدات الواقع المعاصر، لمحمود مُحَمَّد علي، مؤسسة هنداوي، ٢٠٢٣م، ص٧٥-٧٦.

(٢) انظر: نظرية المعرفة، ص١٤.

١. المنهجية: تعتمد المعرفة العلمية على منهج دقيق واضح، يبدأ بالملاحظة ويطرح الفرضيات ثم يجري التجارب لاختبارها، ثم الوصول إلى النتائج المسمّاة في دائرة العلم بالحقائق العلمية. ونلاحظ في هذا التسلسل المنهجيّ أنّ المعرفة العلميّة تختلف عن غيرها من المعارف الأخرى من جهة منهجيّتها؛ فلا يحتكر العلم الحقيقة، ولكنّه يمتلك الأدوات التي يمكن من خلالها فحص مدى صحة تلك الحقيقة، كما عبر عن ذلك أحد فلاسفة العلم(١).

٢. الموضوعية: تسعى المعرفة العلمية جاهدة إلى إقصاء النزعة الذاتية والرغبات الشخصية، ولا تستند المعرفة العلمية في ذلك إلى نزاهة العلماء وإخلاصهم عند قيامهم بالبحث العلمي، وإنّما هي مستمدة من طبيعة البحث العلمي نفسه من جهة كونه بحثًا يتّصف بقدر من الشفافيّة بإتاحة القدرة للجميع للتحقّق من نتائج التجربة؛ ولذلك تكون صفة العلم الجوهريّة بحسب كارل بوبر هي (القابلية للدحض والتكذيب)، وما دامت المعرفة العلميّة إذن معرفة قابلة للتحقّق والدحض والتكذيب فإنّ من سماتها كذلك:

٣. النسبيّة: ترتبط سمة النسبيّة بوجهين للمعرفة العلمية، أحدهما متعلّق بمدى صحة المعرفة العلميّة، والآخر مرتبط بمدى حجمها؛ فالمعرفة العلميّة ليست يقينية، وإنما تزداد احتمالية صحتها مع كل دليل جديد يدعم صحتها. ولا يمكن أيضًا أن تكون المعرفة العلميّة تامّة، فالعلم يكافح الجهل كلما تقدّم العلم، ولكن الجهل لا حدود له؛ فتكون المعرفة العلميّة منقوصة في كلّ حال.

٤. والتراكميّة: تزداد المعرفة العلمية من حيث الكم مع مرور الزمن، وتتيح هذه السمة أيضًا أن نفهم أنّ ميدان العلم قد يسمح بمقتضى تراكميّته أن نطرح أسئلة جديدة في مجال العلم لم نكن قادرين قبل ذلك على طرحها في عصور سابقة(٢).

فهي –أي: المعرفة العلميّة– حقائق مؤقّتة متروك للباحثين مواصلة اكتشافها بتأكيد ما وصل إليه السابقون، أو تعديله، أو الإضافة إليه. ويكون ذلك بمواصلة البحث عن إجابة

(١) انظر: العلم: أدواته وجذوره وفلسفته، فهد المطيري، منشورات تكوين، الكويت، ٢٠٢٤، ص٢٦.
(٢) انظر: المصدر السابق ص٢٢-٢٥.

أسئلة كانت مطروحة سابقًا، وإنّما جدَّ النظر فيها والوصول إلى إجابات عنها بتوظيف مناهج بحث جديدة، أو بالوصول إلى اكتشافات تمكّن من فهم الظاهرة وتجديد اكتشافها، وقد يكون بطرح أسئلة جديدة لم تكن مطروحة سابقًا.

وإذا فهمنا ذلك عرفنا إذن أنّ المعرفة العلميّة علاقةٌ بين الواقع المدروس والنظريّة المُفسّرة له، وإذا كان الأمر كذلك فلابدّ أن نتساءل عن شكل هذه العلاقة التي تنعقد بينهما، والشروط التي يجب أنْ تكون في النظريّة التفسيريّة حتّى تُوصف بالعلميّة.

وندخل في هذه المسألة إلى محدّدين مهمّين يكون لهما نقطة الارتكاز في النظر عند فلاسفة العلم:

المحدّد الأول: مصدر المعرفة: نقصد بهذا المحدّد المصدر الرئيس الذي نصدر عنه في تصوّر المعرفة، ونذكّر في هذا السياق باتّجاهين كبيرين في فلسفة العلم؛ الاتجاه التجريبي، والاتجاه العقلانيّ. فالاتجاه الأوّل هو الذي يولي التجربة عنايته الأولى ويجعلها مصدرًا رئيسًا للمعرفة، فهو شديد الاهتمام بالمعطيات الملموسة من الظاهرة المدروسة. وأمّا الاتجاه الثاني فيولي التناسق النظريّ للنظريّة عنايته الأولى، فتكون نظريّة مركّزة على اتّساق النظريّة أكثر من مطابقتها الواقع.

المحدّد الثاني: شكل المعرفة: لا يمكن أن نعزل المحدّد الثاني عن المحدّد الأول؛ لأن اتّخاذ موقف في المحدّد الأوّل يقتضي في الغالب خيارًا ملائمًا له في المحدّد الثاني. ونعني بذلك أنّ شكل المعرفة المقبولة في فلسفة العلم لها تصوّران؛ المعرفة الساعية إلى وضع نظريّة منطقيّة للعلم، والمعرفة الساعية إلى وصف ما يجري حقًّا في الظاهرة المدروسة؛ ولذلك نكون في هذين الاتجاهين أمام نظريّات معيارية، ونظريات وصفية. فحين يكون منطلق النظريّة قائمًا على إيلاء التناسق النظريّ للنظريّة اهتمامَه الأكبر دون ارتكاز شديد على الواقع فإنّ ذلك مؤثّرٌ في كون شكل المعرفة المتوخّاة سيكون منحازًا إلى المعرفة المعيارية المهتمّة ببناء نظريّة منطقيّة للظاهرة المدروسة، أي: تكون عنايتها في المتانة التفسيريّة والقدرة على استيعاب معطيات الظاهرة المدروسة وشمولها بالتفسير، وأمّا إذا كانت النظريّة منطلقة من التجربة وتوليها اهتمامًا واسعًا بوصفها المرتكز الرئيس فإنّ لذلك أثرًا دون شكٍّ في كونها منحازة إلى الواقع المدروس، فهي نظريّة تروم وصف تلك الظاهرة المدروسة كما هي عليه في الواقع.

ونعتقد أنّ استدعاء هذا التمايز داخل فلسفة العلم سيكون مُمكِّنًا لفهم التطوّرات في وصف ظاهرة الإبدال وتفسيرها والقدرة على استيعاب هذا التعدّد داخل إطار فلسفة العلم وتطوّر المعرفة العلميّة. ونعني بذلك أن ننظر في نموذج القدماء التفسيريّ وإلى المراجعة التي قدّمها المحدثون في تفسير ظواهر الإبدال منطلقين في ذلك ممّا قدّمه الشمسان، ويكون النظر إلى تعدّد التفسير بوصفه تعدُّدًا ينزع إلى التنوّع لا القطيعة أو الإلغاء، فنعني بذلك أنّ النموذجين نموذجان يتكاملان في ضوء ما قدّمناه آنفًا، إذ إنّ لكلٍّ تفسير منطلقاته القبليّة التي تحدّد طبيعة شكل المعرفة التي يقدّمها وتحدّد نتائج وصفه للظاهرة المدروسة وحكمه عليها، وهذا ما سنحاول التدليل عليه في بقيّة الدراسة.

١. ٢- قراءة المحدثين للنموذج التراثي في تفسير ظواهر الإبدال:

قد تبدو وجهة نظر كثير من المحدثين تجاه التفسير التراثيّ لظواهر الإبدال متفقة في حاجة ذلك التفسير إلى المراجعة والتقويم، وقد يُوهِمُ اتّفاقُ أكثر المحدثين في حاجة المبحث إلى المراجعة بإدماج معطيات الدرس الصوتيّ اتفاقَهم في طبيعة الآراء والتفسيرات العلميّة ومنطلقاتها.

والواقع أنّ ثمّة مذاهب متعدّدة في تلك الاجتهادات التي قدّمها المحدثون رغم اتّفاقها على ضرورة الأخذ بمعطيات الدرس الصوتيّ الحديث، واتفاق كثير منها في المناداة باتّباع مقتضيات الدراسة الوصفية للغة، ولكنّنا نؤكّد —ما يعلمه القارئ الكريم- أنّ المنطلقات العامّة مهما بدتْ —في الظاهر- متفقة فلا يمكن بالضرورة أنْ تكون ضمانة لاتفاق النتائج؛ فالتصريح بالمنطلقات العامّة ادّعاء يقوله الباحث والخطوات التي يتّبعها في التحليل ثم النتائج التي يصل إليها قد تكون مؤكدة لصحة تقيّده بذاك المنهج المُتَّبع أو مبيِّنة وجوه القصور فيه. وتبقى التجربة ضامنة لكلِّ الباحثين اللاحقين من تأكيد النتائج وصحة الممارسة التي كانت في كل دراسة سابقة.

وإذا كانت اتجاهات المحدثين متعدّدة —بحسب الادّعاء السالف- فإنّنا يمكن أن نصنّف هذه الاتجاهات ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: ذهب جملة من المحدثين إلى أنّ تفسير القدماء لظاهرة الإبدال منضوٍ

ضمن فكرة الأصل والعارض التي حكمت تصوّرات النحاة؛ ولذلك يرى أولئك العلماء أنّ النحاة واقعون في "فلك الأصل المعياريّ المتوهّم، أو الأصل التاريخيّ المتوهّم الذي يفرض عليهم سلطانه مهملين ما آلت إليه اللفظة اللغويّة من حيث هي، وما أصابها من تطوّر في حركاتها ومقاطعها طلبًا للتجانس الصوتيّ الذي يدور في فلك نظريّة التيسير والسهولة"(١).

وذهب فوزي الشايب إلى هذا الرأي حين افترض أنّ الفعل الأجوف عند القدماء فُسِّرَ تفسيرًا غير مقنع ولا مقبول؛ لكونه مبنيًّا على صيغٍ تاريخيّة وافتراضات وهميّة، وكان جديرًا بالقدماء التعاملُ مع وضعها الراهن، أي: البنية السطحيّة الحاضرة، لا أنْ تكون المُعايرة أو الوزن للأصل التاريخيّ، أي: البنية العميقة الغابرة(٢) نلاحظ أنّ هذا التصوّر – في ظنّي– مدفوع بخلفيّة سابقة عن علاقة النظريّة بالواقع، ونعني بذلك أنّ افتراض عَكْسِ النظريّة للواقع قد يدفع إلى أن نقرأ تحليلات القدماء في ضوء هذا التصوّر، فنذهب في فهم تحليلاتهم وتفسيراتهم إلى أنّ الأصول المفترضة عندهم يقصدون أنّها أصول كانت موجودة في اللغة ثم تحوّلت عنها؛ لأنّنا لا نتصوّر حقيقة للمعرفة العلميّة غير هذه الحقيقة.

وقد كان لهذا النمط من الحقائق العلميّة –أعني الحقائق العلمية التي تكون الأولوية في حقيقتها عكس الوقائع كما هي في الخارج– شيوع في مرحلة الدراسة اللغوية في حقبتها الوصفيّة؛ ولذلك نلاحظ رفضًا للأصول الافتراضية التي كان يقول بها النحاة، فقد ذهب الحموز إلى أنّ "النحويّين والتصريفيّين العرب يدورون في فلك الأصل المعياريّ المتوهّم في كثير من المواضع، ويفزعون إليه لتستقيم أصولهم وقواعدهم، وتخضع الشواهد العربيّة الفصيحة لسلطانها، وبخاصة تلك التي قد يستعصي إخضاعها لها، وأنّ هذا الأصل المعياريّ المتوهّم من ابتكاراتهم واجتهاداتهم، وأنّ العربيّ لم يفكّر في لحظة ما به البتة"(٣).

(١) العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه، عبد الفتاح الحموز، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مج ٩، ع ٣٣، ١٩٨٩، ص٤٤.

(٢) انظر: الصرف العربي: نظرات وثغرات، فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ع٦، ربيع الأول، ١٤٣٦، ص٩١.

(٣) العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه، ص٧١.

ولا ننفي أيضًا أنّ هذا التصوّر –أعني تصوّر بعض المحدثين أنّ افتراضات القدماء قائمة على تصوّر وجودها تاريخيًّا– مدفوع بتأثير الدراسات اللغويّة التاريخيّة التي تُعنى برصد تحوّلات الأبنية تاريخيًّا والبحث عن أصولها الأولى.

ويناقش الشمسان أصحاب هذا الرأي مُبيّنًا أنّ إنكار (الواو) المفترضة في أصل الفعل وقوعٌ في مزلق ظاهر في بناء النظريّة المُفسِّرة، فحين ذهب القدماء إلى أنّ وزن (قال = فَعَلَ) كانوا يراعون في ذلك إضفاء الانتظام على أكبر قدر ممكن من المعطيات، فهم إذن كانوا يرومون بهذا التقدير شمول قدر أكبر من معطيات الظاهرة الموصوفة.

وبيان ذلك أنّ القول بأنّ (قال) على وزن (فال) دون اعتبار لـ(واوها) التي يفترض وجودها القدماء وجودًا افتراضيًّا يجعل أبنية الكلمة الأخرى من قبيل المصدر (قَوْل)، وصيغة المبالغة (قَوَّال) أبنية غير مُفسَّرٍ فيها وجود (الواو). ويدعو الشمسان إلى التفرقة بين (الوزن) و(البنية)؛ لنكون قادرين على استيعاب الحالة الراهنة الملاحظة، وإدراك أصلها الذي صدرت عنه افتراضًا؛ فتكون (قال) على وزن (فال)، وأما بنيتها فـ(فَعَلَ)، فهذا ما يجب أنْ يحتذيه العالم الحصيف؛ حتّى يكون مُلمًّا بجوانب الظاهرة كلِّها[١].

ويرفع الشمسان الوهم الذي وقع فيه أصحاب هذا الرأي بإيراد نص ابن جنّي الذي قاله في باب سماه بـ(باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا ووقتًا): "هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قام قَوَمَ... فهذا يوهم أنّ هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يُدّعى أنّ له أصلًا يخالف ظاهر لفظه قد كان مرّة يقال، حتى إنّهم كانوا يقولون في موضع: قام زيد، قَوَمَ زيد ... وليس الأمر كذلك، بل بضدّه؛ وذلك أنّه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه، وإنّما معنى قولنا: إنّه كان أصله كذا، أنّه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعَلّ لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأمّا أن يكون استُعمل وقتًا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا

(١) انظر: الخلل في استعمال المنهج الوصفي: نقد فوزي الشايب للصرف العربي أنموذجًا، أبو أوس الشمسان، ضمن كتاب (اللغة العربية في الجامعات بين التراث والمعاصرة)، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، ١٤٣٧، ص٣٤٨.

اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"[١].

وقال في المنصف أيضًا: "وينبغي أن يعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في: قام وباع، قَوَمَ وبَيَعَ وفي: أخاف وأقام، أخْوَفَ وأقْوَمَ، وفي: استعان واستقام، استعْوَن واستقْوَم، أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان بقَوَمَ، وبَيَع، ونحوهما مما هو مغير، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد. وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله، لقيل: قَوَمَ، وبَيَع، واستقْوَم، واستعْوَن"[٢].

الصنف الثاني: ذهب أصحابه فيه إلى ما يراه الشمسان من الإسراف في تبنّي الوصفيّة في دراسة الظواهر اللغويّة، وإنّنا حين نعبّر عن ذلك بـ"الإسراف في تبنّي الوصفيّة" فلأنّ (الوصف) منهج يتشارك الشمسان مع غيره من العلماء المعاصرين في أهمّيته غير أنّه يلحُّ على ضرورة وضعه منزلته اللائقة به في الدراسة اللغويّة، إذ إنّه مرحلةٌ من مراحل دراسة الظواهر اللغويّة دون أنْ يعني ذلك ترك الظواهر عائمة دون قوانين تضبطها وتعقل شتاتها عقلًا نظريًّا.

ونعني بذلك أنّ الخلفيّة التاريخيّة للمبادئ الوصفيّة في دراسة اللغة حين ظهرت مع (دي سوسير) ألقت بظلالها على بعض المعاصرين في نبذ كلّ ما يمكن أنْ يكون تفسيرًا للغة من خارجها —من وجهة نظرهم– حتى وصل الحال بالدراسة اللغوية إلى ذلك الوصف الذي ذكره داود عبده حين قال: "أصبح من الشائع بين اللغويين العرب المعاصرين أن يتبنّوا (المنهج الوصفي) في اللغة العربيّة، وهو ردّ فعل لبعض مآخذ على المنهج (الفلسفي) الذي وُصِم به اللغويون العرب القدامى.

ويخيّل إليّ أنّ بعض هؤلاء المعاصرين قد بلغ في التعصّب للمنهج (الوصفيّ) حدّ التطرّف، فكاد يجرّد علم اللغة مما يستحقّ أنْ يُسمّى من أجله علمًا. فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب، فلأيّ علم ننسب تفسير الظواهر اللغويّة المختلفة؟"[٣].

(١) الخصائص، ابن جني، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ١/٢٥٧-٢٥٨.
(٢) المنصف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ٢/١٩٠.
(٣) انظر: دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٠، ١/١٧.

ويمكن أنْ يكون بيان هذا الموقف المغرق في وصفيّته مدخلًا للانتقال إلى وجهة نظر أصحاب الموقف الثالث الذي نعدُّهم في موقف وسط بين الوصفيّة والمعياريّة، أو لنقل إنّهم يؤمنون بالمنهجين وتكاملهما في دراسة الظواهر اللغويّة.

الصنف الثالث: يذهب الشمسان موقفًا وسطًا –بحسب ما نراه– في تبنّي (الوصفيّة)، فهو لا يرى تعاندًا بين (الوصفية) و(المعيارية)، إذ إنّ الوصف هو المرحلة الأولى من العمل العلمي ثم يتكامل معه غيره من المناهج الأخرى، فتأتي المعياريّة إذن بوصفها المنهج الذي يمكّننا الانتقال من وصف الظاهرة اللغويّة إلى التقعيد لها وضبط انتظامها، وهذا ما تدعو إليه المنهجيّة العلميّة؛ لأنّ الغرض منها مساعدة مستعمل اللغة على حسن الأداء وصحة الاستعمال، وهي –أي: المعيارية– ملازمة للإنسان وليست مفروضة عليه.

ويرى الشمسان أنَّ المعياريّة في الدرس الصرفيّ إنّما هي أحكام صرفيّة مستفادة من وصف اللغة[١]، ثم نلمح منه إشارة نلتقطها للتدليل على ملاحظته الذكيّة حول الوجوه التي يمكن أن نقبل بها التقديرات المفترضة في الدراسة اللغويّة، حيث ذهب في معرض حديثه عن فكرة الأصل والفرع في الدرس اللغويّ العربيّ التراثيّ بوصفها وجهًا من وجوه المعياريّة إلى أنّ فكرة الأصل والفرع "أمرٌ لا تنكره الدراسات اللغويّة الحديثة، ولكنّ المشكلة يمكن أنْ تكون من افتراض أصل لا حقيقة له وليس له من الواقع ما يؤيده، أو لا يكون لهذا التأصيل فائدة تفسيريّة"[٢] فنلاحظ أنّ التقديرات التي يمكن قبولها بحسب ما ذكره الشمسان قد تكون في إحدى صورتين:

١. صورة لها في الواقع اللغوي ما يدعمها ويؤيدها.

٢. صورة لها قدرة تفسيريّة للواقع اللغوي.

ويعيدنا هذا إلى الصورتين اللتين تحدثت عنهما الدراسة في قسمها الأولى من جهة النظر إلى مصدر المعرفة العلميّة، وشكلها.

ومن باب انتصاره للصورة التي يكون فيها التفسير العلمي للظاهرة اللغوية مستعينًا

(١) انظر: الخلل في استعمال المنهج الوصفي: نقد فوزي الشايب للصرف العربي أنموذجًا ص٣٤١.
(٢) المصدر السابق ص٣٤٣.

بالتقدير والافتراض نراه ينصر ما ذهب إليه داود عبده من أنّ ثمّة خللًا في تبنّي بعض المعاصرين المنهج الوصفيّ حين تطرّفوا في الانغماس فيه حتى جرّدوا علم اللغة مما يستحق أن يُسمّى بمقتضاه علمًا، ولذلك لا يمكن أنْ نقبل أن يكون أصل "باع" و"قام" لا يختلف عن ظاهر اللفظ، وعلى الوصفيّين الذين يصرُّون على ذلك أن يُفسِّروا وجود ضمة طويلة في مضارع "قام"، وكسرة طويلة في مضارع "باع"، وأن يُفسّروا كذلك وجود الواو والياء في مصادر هذين الفعلين وما جرى مجراهما من الأفعال؛ فلا يكفي لعالم اللغة في مثل هذه الحالات أنْ يقول: هكذا قالت العرب(١).

٢- قراءة الشمسان لنموذج القدماء في ظواهر الإبدال:

وضّحنا فيما مضى أنّ الشمسان يتبنّى نسخةً من الوصفيّة يمكن أنْ نسمّيها بـ(الوصفيّة المعتدلة)، وهي الوصفيّة التي يقف فيها موقفًا صارمًا ممّا سُمِّي بـ(الوصفيّة المتطرّفة) التي ذهب فيها أصحابها إلى ردّ التقعيد الذي ينظّم شتات الظواهر ويتكفّل بتفسيرها علميًّا؛ فالشمسان لا يرى الوصفيّة سوى مرحلة أولى يقوم بها اللغويّ ليضبط ظواهر اللغة ويعقلها في قوانين محصورة.

ورأينا موقفه كذلك من تلك الآراء التي اعترضت تأويلات القدماء الصرفيّة بحجة أنّها تعسف اللغة وتعقّدها بربطها بحقب تاريخيّة للغة ضاربة في القدم، فقد تكفّل الشمسان بطرد هذا الوهم الذي وقع فيه بعض المعاصرين بإيراد نصوص تراثيّة كفيلة بإزالة هذا الوهم، وأنّ مقصودهم -أعني: القدماء- بالأصول المفترضة لا يرتبط بالبحث عن أصول الأبنية التاريخيّة، وإنّما هي من الوسائل التي يصل بها الصرفيّون إلى ضبط شتات الظواهر وانتظامها. ونريد في هذا القسم أن نتوسّع في الآراء والتفسيرات التي تبنّاها الشمسان لظاهرة الإبدال محاولين ربط ذلك بالخلفيات التي كان يصدر عنها في تصوّره لطبيعة المعرفة العلميّة.

٢. ١- التمييز بين الفرضيّات والقوانين:

يُصدِّر الشمسان مؤلفه الذي اهتمّ فيه ببيان وجهات نظره في تفسير ظواهر الإبدال بنصٍّ يقول فيه: "لعلنا نجد الخلاف بين القدماء والمحدثين في جانبين؛ جانب تأسيسي،

(١) انظر: الخلل في استعمال المنهج الوصفي: نقد فوزي الشايب للصرف العربي أنموذجًا ص٣٤٥.

وآخر تفسيري، أمّا الأوّل فهو مُتعلِّق بخلافهم حول علاقة الحركات بحروف المد، والطبيعة الصوتيّة لحرف المدّ (الألف)، وأما الخلافات التفسيرية فهي مرتبطة بهذه أيضًا، فهناك خلافات في وصف الظاهرة التي وقع فيها التغيّر، وتفسير التغيّر"[(١)]، فنلاحظ إذن أنّ النقود الموجّهة إلى نموذج القدماء التفسيريّ بحسب الشمسان تتّجه إلى:

١. الفرضيّات التي انطلق منها القدماء، ونعني بذلك تلك التصوّرات القبليّة التي صدر عنها القدماء لمعالجة ظاهرة الإبدال. وهذا ما سمّاه الشمسان بالجانب التأسيسيّ.

٢. المعالجات الإجرائيّة التي فسَّر القدماء بها تلك الظواهر، ونعني بذلك أنّ اشتغال النموذج التفسيريّ قد وُجهت إليه جملة من النقائص التي يراها المحدثون. ولاشكَّ أنّ بين المجالين ارتباطًا وثيقًا؛ فلا يمكن أنْ تكون المعالجات الإجرائيّة إلا نتيجة للمقدّمات أو الفرضيّات والتصوّرات القبليّة التي تحكم النموذج التفسيريّ وتوجّهه.

ولا يمكن أن نغفل عن القيمة العلميّة التي يحملها هذا التمييز الذي تبنّاه الشمسان وأبرزه في النصِّ السابق؛ لأنّه تمييز يعيدنا إلى تمييز مهمٍّ داخل فلسفة العلم بين الفرضيّات والقوانين أو الفرضيّات والمناويل، ونعني بذلك أنّ الخلاف مع القدماء في الجانب التأسيسي إنّما هو خلاف في مستوى الفرضيّات، أي: التصوّرات القبليّة التي كان يصدُر عنها القدماء، وسيأتي بيانها لاحقًا.

وأمّا الخلاف معهم في الجانب التفسيريّ فإنّما هو خلاف في مستوى القوانين أو المنوال أو النموذج التفسيريّ، أي: في وصف الأحداث الملاحظة في الكلمة حتى وصَلَتْ إلى البنية المنجزة التي نتحدث بها أو نكتبها، أو يمكن أن نعبّر عن ذلك بأنّه تمثيل الظاهرة المدروسة وإعادة تشكيلها نظريًّا.

٢. ٢– العائق الإبستمولوجي لدى القدماء:

يَعُدُّ الشمسان غياب مخرجات علم الأصوات أحد أهمّ النقائص في النموذج التفسيريّ التراثيّ، فكان ابتعاد القدماء عن المنطلقات الصوتيّة، وعدم معالجتهم لبنية الكلمة في

(١) الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، لابن جني، أبو أوس الشمسان، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الثانية والعشرون ٢٠٠٢م، ص١٧.

درسهم الصرفي مقطعيًّا أدّى إلى جملة من النتائج القاصرة عن بيان ما يحدث في الأبنية من تحوّلات، وهذا عائد –بحسب الشمسان– إلى إغفالهم أهمّيّة الوعي بتكوّن الكلمة وتأليفها من عددٍ من المقاطع الصوتيّة.

وينتج عن ذلك أنّ ما يراه القدماء من قبيل قلب صوت إلى صوت آخر، أو من قبيل إبدال صوتٍ بصوت، يكون في التفسير الصوتيّ الحديث من باب الحذف والتعويض.

ويكون بذلك أهمّ عائق إبستمولوجيّ حجب عن القدماء وصف الظاهرة وتفسيرها تفسيرًا دقيقًا رغم أنّ للقدماء باعًا طويلًا ونتائج دقيقة في ضبط علم الأصوات، ولكنّ الإشكال كامن في عدم توظيفه في دراسة ظواهر الإبدال(١).

وقد نتج عن هذا العائق من وجهة نظر الشمسان جملة من الفرضيّات الخطأ التي انطلق منها القدماء وأسلمتهم إلى نتائج تحتاج إلى مراجعة، ونجمل هذه الفرضيّات في الآتي:

١. حروف المدّ صوامتُ، أي: حروفٌ تماثل بقيّة حروف العربيّة الأخرى.

٢. تعميم نمط الترتيب الصوتي بين الصوامت والحركات، فافترضوا أنّ حروف المدِّ تُسبق بحركاتٍ من جنسها.

وقد وقع القدماء في إشكالِ صياغة الفرضيّة الأولى نتيجةً لخلطهم بين مستوى الصوت ومستوى الخطِّ والرسم، إذ أعطوا الخطَّ والرسم أولويّة في نموذجهم التفسيريّ رغم أنّ اللغة صوتٌ في المقام الأوّل.

ونتيجة للخطأ في صياغة الفرضيّة الأولى وقعوا في قصور الفرضيّة الثانية من جهة تعميمهم تراتبيّة العلاقة الصوتيّة بين الصوامت والحركات، إذ يقتضي ذلك أن تتبع الحركاتُ الصوامتَ، فيقال عنه: مفتوح، أو مضموم، أو مكسور. وهذا النظر سديدٌ، ولكنَّ تعميمه في حالات المدود تعميمٌ غير موفَّق –بحسب ما يراه الشمسان– فالقدماء يفترضون أنّ ألف المدِّ قبلها فتحة، وواو المدّ قبلها ضمّة، وياء المدّ قبلها كسرة؛ ولذلك نجد القدماء يُعرِّفون المدود بأنّها حروفٌ مسبوقة بحركات من جنسها، وقد أدّت هاتان الفرضيّتان إلى عددٍ من الإشكاليّات في تفسير المعطيات، وسيأتي بيانها لاحقًا.

(١) انظر: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني، ص١٩–٢٠.

٢. ٣- طبيعة المدود في العربيّة:

يرى الشمسان أنّ القدماء لم يكونوا بعيدين عن إدراك طبيعة صوامت العربيّة ومدودها، فقد ذهب ابن جنّي إلى أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللين، وهي: الألف والواو والياء. فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهي: الفتحة والكسرة والضمة. وقد كان متقدمو النحاة –رحمهم الله– يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمّة الواو الصغيرة.

وقد كانوا في ذلك على طريقة مستقيمة، ألا ترى أنّ الألف والياء والواو اللواتي هنّ حروف توامّ كوامل قد تجدهنّ في بعض الأحوال أطول وأتمّ منهنّ في بعض، وذلك في كلا الموضعين يسمين حروفًا كوامل، فإذا جاز ذلك فليست تسمية الحركات حروفًا صغارًا بأبعد في القياس منه.

ويدلّك على أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف أنّك متى أشبعت واحدة منهنّ حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه[١]، فيذهب الشمسان إلى أنَّ لهذا النصِّ قيمة لا تخفى في القدرة على إدراك وجود العلاقة بين المدود والحركات بالوعي أنّ الفرق بين المدود والحركات فارقٌ كميٌّ، غير أنّه لم يصل إلى تصوّر كامل صحيح؛ لأنَّه تصوّر يفترض أن المدود أصلٌ للحركات، وهذا واضح من تعبير ابن جنّي بـ(البعضيّة) فجعل الحركات توابع للمدود وأبعاضًا منها.

وإنما الصحيح –بحسب ما يمليه علينا الدرس الصوتيّ الحديث– أنّ المدود ناتجة عن مطل الحركات، وتكون بذلك الحركات هي الأصل والمدود فروع عليها[٢]، فنلاحظ أنّ التفاتة ابن جنّي إلى هذا الرباط الوثيق بين الحركات والمدود التفاتةٌ ثمينة غير أنّها بقيت أمام عائق يمنعها من بلوغ مداها في التفسير الصحيح للظاهرة حين كان ينطلق من أصالة المدود وفرعيّة الحركات، وهذا الاعتقاد بأصالة المدود وفرعيّة الحركات ناشئ عن الفرضيّة الأولى التي أشرنا إليها آنفًا، حيث كانوا ينطلقون فيها من جعل المدود صوامت تماثل بقيّة حروف

(١) انظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥، ١/٢٠.
(٢) انظر: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني، ص١٨-١٩.

العربيّة الأخرى.

ونلاحظ في هذا التسلسل أنّ الفرضيّة الخطأ قد تقود إلى تسلسل من الأوهام في وصف الظاهرة، أو تحجب الأنظار عن إدراك الحقيقة العلميّة في صورتها المكتملة. وسيأتي بيان لجملة من التفسيرات التي كانت تستحقّ المراجعة —من وجهة نظر الشمسان- بحكم مخالفتها طبيعة ما حدث في بنية الكلمة وفق معطيات علم الأصوات.

٢. ٤- الدعوة للانتقال من بنية التفسير المنطقية إلى أولوية الوصف:

نريد في هذا الجزء أنْ نبيّن مظهرًا من مظاهر الوصفيّة التي يدعو إليها الشمسان وذلك في ضوء أنماط المعرفة العلميّة التي أشرنا إليها سابقًا. فقد بيّنّا في القسم الأول أنّ المعرفة العلميّة قد تكون لها وجوه متعدّدة؛ فقد تكون الأولوية فيها للاتساق المنطقي والقدرة التفسيرية للنموذج العلمي، وقد تكون الأولوية فيها لوصف الظاهرة وصفًا يحاكي الظاهرة أو يقترب من ذلك.

وننتقل الآن إلى أحد مظاهر النقد الذي وجهه الشمسان إلى النموذج التراثيّ، حيث يرى أنّ القصور يتأسّس في معالجة القدماء -من وجهة نظره- على عدم تنزيلهم ظاهرة الإبدال منزلتها الصحيحة؛ إذ إنّ القدماء أقبلوا إلى دراستها مُتسلِّحين بالوصف الظاهر والمعالجة المنطقيّة دون أن يربطوا هذا المبحث بالدرس الصوتيّ من جهة الاهتمام بطبيعة تلك الأصوات وصفاتها الصوتيّة(١).

ونلاحظ أنّ صدور الشمسان عن معطيات وصفية تتوخّى الوصول إلى تفسير يقترب من حقيقة الظاهرة المدروسة في الواقع لم يمنعه من الركون إلى جوانب نظريّة لها أهميّة لا تخفى؛ لأنّها تحقّق قوة في التفسير العلميّ للظاهرة بكونها مُتّسقة ومتماسكة نظريًّا رغم أنهما في جانب التحقّق المادّيّ ينتهيان إلى النتيجة نفسها، وهذا ملمح من ملامح الوصفيّة المعتدلة التي وصفنا جهوده بها.

ونلاحظ ذلك حين أخذ على القدماء عدم تمييزهم بين المدود وغيرها، فهم يساوون بين (الواو) في قولنا: يدعو المؤمن ربه، و(الواو) في قولنا: يسرني أن يدعوَ المؤمن ربه. فإن كانت

(١) انظر: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني، ص١٥.

الواوان متماثلتين رسمًا فإنّ بينهما —كما يرى الشمسان– فرقًا بيّنًا، من جهة أنّ واو الرفع مدَّة متولِّدة عن مطل الحركة حين اُستُثقِلت الضمّة بعد الواو فحُذِف المقطع وعُوِّض عنه بمطل الحركة السابقة له:

ي ـَ د ع ـُ و ـُ / ي ـَ د ع ـُ ◌ / ي ـَ د ع ـُـ = يدعو

وأمّا (الواو) في حالة النصب فباقية على حالها دون حذف، وتظهر ثمرة هذا الاختلاف في التفسير حين نأتي إلى الميزان الصرفيّ، فالفعل في حالة الرفع يكون وزنه (يَفْعو)، وأمّا في حالة النصب فيكون وزنه (يَفْعُلَ)[١].

ويبدو لنا في هذه المسألة أنّ الشمسان مهتمٌّ بتقديم تفسير علمي للظاهرة يحاول أنْ يقترب من توصيف الظاهرة اللغويّة كما هي في الواقع، أو لنقل إنّه يعطي الأولويّة في شكل التفسير العلميّ لتوصيف الظاهرة اللغوية وما يحدث فيها كما هي في الواقع أكثر من كونه مكتفيًا بتقديم تفسير علميٍّ متّسق وقادر على استيعاب الظاهرة المدروسة وتفسيرها.

٢. ٥– من وصف الظاهرة إلى تفسيرها:

يفرّق الشمسان بين وصف الظاهرة وتفسيرها، فنجده يلاحظ على بعض اجتهادات القدماء أنّها وصف للظاهرة لا تعليل لها وتفسير لطبيعة ما حدث فيها، وما ذاك —من وجهة نظره– إلّا بسبب غياب المعطيات الصوتيّة في تفسيرات القدماء، فقال في إبدال الواو والياء المتطرّفتين بعد فتحة، نحو: رمى، وغزا، وسعى، ودعا: "والصرفيّون يعلّلون ذلك بأنّ العلّة تحرّكت بعد فتح فقلبت ألفًا. وهذا وصف للظاهرة لا تعليل لها، والعلّة كراهة المقاطع القصيرة المفتوحة، وقد حُذِف المقطع العلّيّ وعُوِّض عنه بمطل الحركة، كما حدث في الفعل الأجوف"[٢].

ويشير أيضًا إلى تفرقة ابن جني بين (الواو) الواقعة ثالثة و(الواو) الواقعة رابعة، إذ إنّ في الواقعة رابعة إبدالين؛ فالفعل (أعطى) كان في أصله (أَعْطَوَ) فأُبدلت الواو ياءً بدليل مجيئها عند إسناد الفعل إلى ضمير متحرك، نحو: أعطيتُ، ثم أبدلت الياء ألفًا؛ لوقوعها طرفًا في

(١) انظر: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني، ص١٩.
(٢) المصدر السابق، ص٦٠.

موضع حركة وما قبلها مفتوح، فصارت الكلمة: أعطى؛ فالألف إنّما هي بدل من الياء المبدلة من الواو(١).

ولا يخالف الشمسان ابن جنّي في كون الكلمة مرّت بإبدالين، ولكنّه يرى أنّ التفسير الذي قدّمه ابن جنّي يصف ما حدث في الكلمة ولا يفسّره، فالتفسير عائدٌ إلى أنّ العربيّة تُفضّل في الكلمات الطويلة الياء؛ لأنّها متقدّمة مخرجًا على الواو المتأخّرة، وملاحظ أنّ معظم الأصوات المؤلفة للكلام متقدمة من حيث المخرج(٢).

نلاحظ إذن أنّ القدماء يصدرون في تفسيرهم من فرضيّة ملخّصها أنّ حرف العلّة إذا تحرَّكَ وكان ما قبله مفتوحًا قُلِبَ ألفًا، ثم إذا جئنا إلى أمثلة من قبيل:

غَزَوَ، بَنَيَ، سَعَيَ، دَعَوَ. وهي أفعال ثلاثيّة معتلّة الآخر جاءت على وزن (فَعَلَ)، فهي إذن أمثلة تنطبق فيها حدود الفرضيّة؛ ولذلك نجد أنّ القدماء في تحليل هذه الألفاظ صرفيًّا يذهبون إلى أنّ حروف العلّة فيها تحرّكت بعد فتحة فقُلِبَ حرف العلة ألفًا. يبدو لنا شكل التفسير صحيحًا ولا إشكال فيه من جهة أنّ الأمثلة التي تتحرّك فيها حروف العلة بعد فتحة سنجدها تنقلب إلى ألف في حالتها المنجزة.

ولكنّ الاعتراض الذي يقدّمه الشمسان متّجه إلى كون ما قدّمه القدماء يصف ما حدث للكلمة ولا يعلّل ذلك، وهذا عائدٌ عنده إلى ابتعاد القدماء في تفسير ظواهر الإبدال عن الدرس الصوتيّ الذي قدّموا فيه جهودًا كبيرة في علم العروض وغيره، ولكن بقيت معطيات هذا العلم بعيدة في علم الصرف، وهو ما يدعو الشمسان إلى الاستعانة به للوصول إلى تعليل لهذه الظاهرة لا يكتفي فيه بسلامة البنية المنطقيّة للتفسير، وإنّما يولي الاقتراب من حالة الظاهرة وما حدث فيها أهميّة واضحة. فيذهب الشمسان إلى إنّ علّة وقوع ذلك الإبدال كراهة توالي مقاطع قصيرة مفتوحة:

سَ عَ يَ

دَ عَ وَ

(١) سر صناعة الإعراب ٦٧٢/٢.

(٢) انظر: المصدر السابق ص٦١.

فما حدث في الكلمة -بحسب ما يراه الشمسان- هو حذفُ المقطع الأخير (لام الكلمة) ثم مطلت فتحة عين الفعل فأصبحت ألفًا، فأصبحت (سعى، ودعا). ويؤول النموذجان التفسيريّان إلى نتيجتين مختلفتين في الميزان الصرفي لهذه الأمثلة، وذلك على النحو الآتي:

المثال	الميزان الصرفي وفق تفسير القدماء	الميزان الصرفي وفق التفسير الصوتي
سعى	فَعَلَ	فَعا
بنى	فَعَلَ	فَعا
دعا	فَعَلَ	فَعا
غزا	فَعَلَ	فَعا

ونلاحظ في هذا الموضع أنّ النموذجين التفسيريّين ينتميان إلى التصوّرين اللذين أشرنا إليهما للمعرفة العلميّة، فإن كان النموذج التفسيريّ التراثيّ له كفايته التفسيريّة بالقدرة على استيعاب الحالات التي يقع فيها هذا الإبدال، وهو ما يعني أنّ بنية التفسير العلميّ متّسقة منطقيًّا، فإنّ ما نراه من ملاحظة المحدثين لهذا التفسير يتّجه إلى إعطاء الأولويّة لتوصيف الظاهرة وتفسيرها تفسيرًا يقترب من عكس حقيقتها في الواقع المدروس؛ ولذلك نلاحظ أنّ الدعوة إلى الاتّكاء على معطيات علم الأصوات هو دعوة إلى التخفّف من النزعة المنطقيّة في التفسير للاقتراب من معطيات الواقع المدروس ومحاولة توصيفها توصيفًا دقيقًا، وهذا ما نلاحظه واضحًا في قول الشمسان: "القدماء يرون أنّ الصوت قد يتبدّل من شكل إلى آخر، فالواو قد تنقلب تاءً والياء تنقلب واوًا أو ألفًا، وهذا متوقّف فيه عند المحدثين؛ لأنّ لكلِّ صوتٍ صفاته الخاصّة التي يختلف بها عن غيره من الأصوات، ولذلك لا بدَّ من التفكير بوسائل أخرى لتفسير التغيّر لا تصادم المسلّمات الصوتيّة"(١).

(١) الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، ص١٣.

ونشير في هذا السياق إلى تفرقةٍ عند القدماء بين الإبدال والقلب، حيث إنّ الإبدال وضعُ الشيء مكان غيره على تقدير إزالة الأول وتنحيته، نحو: اتّعد واتّزن؛ لتباين حروف الصحّة من حروف العلّة. وأمّا القلب فتصيير الشيء على نقيض ما كان عليه من غير إزالة ولا تنحية، نحو: قال وباع؛ لأنّ حروف العلة يقارب بعضها بعضًا لكونها من جنس واحد، فسهل بذلك تقدير انقلاب بعضها إلى بعض(١).

وفي هذه التفرقة ما يُشير إلى عناية القدماء بالتمييز بين ما يحدث في الكلمة من تغيير مردّه إلى التحوّل الصوتيّ وما يكون من تغيير عائدٍ إلى الإزالة والتغيير.

ويواصل الشمسان في هذا السياق إشارتَه إلى أنّ التفسير الذي قدّمه القدماء للظاهرة غير صحيح من جهة مضمونه، فهو –أي: تفسير القدماء العلميّ– وإنْ كان صحيحًا من حيث شكلُه فهو غير مستقيم من جهة مضمونه؛ لأنّ لكلّ صوت من هذه الأصوات سماته الخاصّة به، ولا يستقيم أنْ نذهب إلى أنّ صوتًا يمكن أن ينقلب إلى صوتٍ آخرٍ مختلفٍ عنه، فنجده يقول: "وليست هذه الحجج بمقنعة لأمر أساسيّ هو أنّ قلب الألف غير مقبول صوتيًّا؛ إذ الهمزة صوت مختلف بخصائصه الصوتيّة عن حركة طويلة هي الألف، والقول بقلب أحدهما عن الآخر وقوف عند وصف سطحي للظاهرة"(٢).

ويواصل الشمسان تعقّب التفسير التراثيّ مُتمسِّكًا بضرورة استقامة التفسير العلمي للظاهرة من جهتين؛ من جهة الشكل، ومن جهة المضمون، فيناقش قول القدماء إنّ الألف انقلبت في الواحد همزة في نحو: صحراء، إذ إنّ الأصل عندهم صحراا، فاجتمعت ألفان ثم اضطروا إلى تحريك إحداهما، فجعلوها الثانية؛ لأنها حرف الإعراب، فصارت: صحراء(٣).

وهنا يبدي الشمسان اعتراضه على هذا التفسير المتّسق من حيث الشكل في نموذج القدماء قائلًا: "القول باجتماع ألفين غير مقبول من ناحية صوتيّة؛ لأنّ الألف حركةٌ

(١) انظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦، ص٣٣-٣٤.

(٢) الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، ص٣٤.

(٣) انظر: الممتع الكبير في التصريف ص٢١٨-٢١٩.

وليست صوتًا صامتًا يمكن أن يلتقي بغيره ساكنًا؛ ولذلك استحال أن تُدغم الألف في نفسها أو في غيرها؛ لأنّ الإدغام من خصائص الأصوات الصامتة لا الحركات، وما نشهده من تحليل عند ابن جنّي هو قولٌ نظريٌّ علّتُهُ عدُّ الألف حرفًا كغيره من الحروف"(١).

ويبدي الشمسان أيضًا ملاحظة مهمّة في مثل هذا السياق هي كون هذا القول يجعل القدماء واقعين في معاندة مسلمّاتهم ومخالفتها، وبيان ذلك أنّهم يفترضون أنّ المدود مسبوقة بحركات من جنسها، وهذا عائد –كما أسلفنا– إلى عدِّهم المدود صوامت مثل غيرها من الحروف، فإذا أخذنا بهذه الفرضيّة استحال أنْ نقول إنّ ثمّة التقاءً لألفين ساكنتين، ووجه هذا التناقض أنّنا بذلك نعاند افتراضنا السالف أنّ المدَّ مسبوقٌ بحركة من جنسه، ومعنى ذلك أنّ الألف الثانية تسبقها فتحة، وإذا سبقتها فتحة فكيف تكون الأولى ساكنة إذن؟ وإذا افترضنا أنّ الألف الثانية مسبوقة بفتحة فيعني هذا أنّ الأولى متحرّكة، وإذا قلنا إنّها متحرّكة استلزم أنْ تُقلب إلى همزة بحسب ما يذهب إليه القدماء أنّ الألف إذا تحرّكت قلبت همزةً(٢).

ولذلك يستعين الشمسان بمعطيات الدرس الصوتيّ ليُفسّر ما حدث في نحو: صحراء، فيقول: "والتفسير الصوتيّ المقبول عندي هو أنّ هذه الأشياء كانت تنتهي بهمزة التأنيث، فأصل: صحراء: صحرأ، وحُذفت الهمزة استثقالًا وعُوِّضَ عنها بمطل الفتحة فصارت: صحرا، غير أنّ هذه الحركة الطويلة زِيْدَ في مدّها حتى صار المقطع بحاجة إلى أنْ يُقفل، فأقفل بحبس الهواء، وهو ما يسمع همزة:

صحرأ > صحرا > صحراء"(٣) ولا تغيب عن رصد الشمسان نصوص القدماء التي

(١) الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني، ص٣٥.

(٢) قال ابن جنّي: "أُبدلت الهمزة من خمسة أحرف، وهي الألف، والياء، والواو، والهاء، والعين. فأما إبدالها من الألف فنحو ما حكي عن أيوب السختياني أنه قرأ: "ولا الضَّأَلِّين" فهمز الألف، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين: الألف واللام الأولى، فحرك الألف لالتقائهما، فانقلبت همزة؛ لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لا يتحمل الحركة كما قدمنا من وصفه، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة". سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥، ٧٢/١.

(٣) الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني، ص٣٥.

كانوا واعين فيها باستحالة وقوع هذه الافتراضات في واقع اللغة، من ذلك قول ابن جنّي: "ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدتين، نحو ما صار إليه قلب لام كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة، وهو: خطًّا: كسااا، أو قضاا، فهذا تتوهمه تقديرًا ولا تلفظ به البتة.

قال أبو إسحاق يومًا لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدتين —ومدّ الرجل الألف في نحو هذا وأطال– فقال أبو إسحاق: لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفًا واحدة ... وعلّة امتناع ذلك عندي أنّه قد ثبت أنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا؛ فلو التقت مدّتان لانتقضت القضيّة في ذلك، ألا ترى أنّ الألف الأولى قبل الثانية ساكنة، وإذا كان ما قبل الثانية ساكنًا كان ذلك نقضًا في الشرط لا محالة"(١).

وكان إيراد الشمسان مثل هذه الالتفاتات للاستدلال على تقديم القدماء بناءهم المنطقيّ وتغييبهم وصف ما يقع في اللغة. ونحن نرى أنّ هذا النصّ يدلُّ أيضًا على كون المعرفة العلميّة في أذهان الصرفيّين القدماء كانت تولي الاتساق المنطقيّ أهميّة كبيرة، ولم يغب عن أذهانهم أنّ في تلك الأقوال ما يخالف واقع اللغة؛ لأنّهم يقدّمون القدرة التفسيريّة في قوانينهم وتقعيدهم دون إلزام أنفسهم بالسعي نحو وصف ما يقع في اللغة نفسها.

فنجد هذا واضحًا في نصِّ ابن جنّي السالف، ونجده في نصٍّ للإستراباذي يبيّن فيه أنّ القول ببعض التفسيرات النظريّة مقبولٌ حتى لو أدّى القول إلى مكروهٌ في اللغة ما دام قولًا نظريًّا لا وجود له في واقع اللغة المنجزة، فقال: "إنّما يُحترز عن مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه، أمّا إذا أدّى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه، كما أنّ نقل حركة واو نحو: مقْوُول، وإن كان مؤدِّيًا إلى اجتماع الساكنين لم يُتجنّب لما كان هناك سببٌ مزيلٌ له، وهو حذف أولهما"(٢).

وقد تكون تلك الاختلافات في الوصف والتفسير لها ما يتبعها في التسلسل المنطقيّ لقواعد اللغة، فمن ذلك ما يذهب إليه القدماء أنّ الياء التي كانت في نحو: (يسعى) قد

(١) الخصائص ١/٨٨-٩٠.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق: مُحَمَّد نور الحسن، ومُحَمَّد الزفزاف، ومُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، ١٩٧٥م، ١/٢٥.

تحرّكت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، إذ إنَّ أصلها المفترض عند القدماء: يسعَيُ. ثم صارت: يسعَى. ويتبع هذا التفسير عند القدماء أنّ حركة الإعراب في الفعل المضارع وما أشبه الكلمة من أفعال وأسماء أخرى تكون مُقدَّرَةً على الألف.

ويتّفق الشمسان مع القدماء في التفسير العلميّ الذي يوجبون فيه تعميم نمط العلامة الإعرابيّة، وفي هذه الموافقة اختلاف مع مَنْ يرى من الوصفيّين ضرورةَ التخلّي عن القول بالإعراب التقديري وحذفه من النحو العربي، ولكنّ الشمسان يخالف القدماء في تقدير الإعراب على تلك الكلمات قائلًا: "غير أنّي أخالفهم في تخيّلها على الألف أو تقديرها عليه، وأرى أنّ العلامة قد حُذفت مع حرف الإعراب؛ وذلك أنّ هذه الألف الذي ينتهي به اللفظ ليس حرف الإعراب بل خلف منه، وأمّا حرف الإعراب فقد حذف ونتج عن حذفه مطل للفتحة كان من نتيجتها هذا الألف"(١).

فنلاحظ أنّ في قول القدماء ذهاب إلى وقوع الإبدال بين الياء والألف، وأمّا في قول الشمسان فلا إبدال؛ لأنّ التفسير عنده قائمٌ على الحذف والمطل اتّساقًا مع المبدأ الصوتيّ الذي يذهب فيه إلى أنّ المدود مطلٌ للحركات وليست حروفًا، وإذا كانت كذلك فلا تكون الحركة الطويلة حاملة للحركة القصيرة (علامة الإعراب).

٢. ٦– من شتات الظاهرة إلى انتظامها في التفسير العلمي:

أشرنا فيما سبق إلى أنّ الأفق الحديث يفتح الدرس الصرفيّ نحو رحاب المجال الصوتيّ الذي يُكسِبُ التفسير متانةً من حيث سلامة مضمون التفسير العلمي من جهة كونه يقترب من واقع الظاهرة المفسَّرة ويكشف ما حدث فيها، ولا يكتفي بالنجاعة التفسيريّة وحدها دون نظر في توصيف ما يحدث في الظاهرة وعكسه داخل النظريّة.

ويشير الشمسان أيضًا إلى قيمة أخرى من صميم النظريّة العلميّة، ونعني بذلك كون التفسير الصوتيّ يستوعب معطياتٍ لم يكن النموذج التراثيّ قادرًا على استيعابها، وفي هذا تحقيق لشرط شمول التفسير أكبر قدرٍ ممكن من المعطيات، قال الشمسان: "تبدل الواو

(١) تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، أبو أوس إبراهيم الشمسان، منشور على الشبكة العنكبوتية عبر الرابط: https://faculty.ksu.edu.sa/ar/ishamsan/course/٢٨٧٣٩٣

والياء ألفًا في مواضع. وقد جمعنا بين الواو والياء في حيز واحد؛ لأنّ حكمهما واحد والقاعدة المطبقة عليهما واحدة ... مثّل ابن جني لذلك بـ(يَيْأَسُ: ياءسُ) و(يَوْجَلُ: ياجَلُ). ولا يبيّن ابن جنّي كيفيّة التغيّر مكتفيًا برصد الظاهرة وهي غير مطّردة. وهي ظاهرة لا تختلف عن تسهيل الهمزة، إذ هي على حذف حرف العلّة ومطل الحركة قبلها هكذا:

ي ـَ ي ء ـَ س ـُـــ ي ـَ ء ـَ س ـُـــ ي ـَـَ ء ـَ س ـُ = ياءس

أمّا علّة التغيير فهي التخلّص من اجتماع علل متماثلة؛ ففي الفعل الأول تتابعت ياءان وفي الثاني توالت ياء وواو وكلتاهما مرتفعتان وإحداهما أماميّة والأخرى خلفيّة، وفي هذا ثقل يتجنّبه الناطق ما أمكن. وهذا ما يفهم من قول ابن جنّي: فأمّا قولهم في (ييأس: ياءس) وفي (يوجل: ياجل) فإنّما قلبوا الياء والواو فيهما وإنْ كانتا ساكنتين تخفيفًا، وذلك أنّهم رأوا أنّ جمع الياء والألف أسهل عليهم من جمع الياءين، والياء والواو.[١] ... وطريقة تغيّر هذا كلّه هي حذف العلّة ومطل الحركة تعويضًا[٢].

فما نلاحظه أنّ النموذج التراثيّ لا يجعل لهذه الحالة قاعدة ينتظم فيها –كما مرّ في بعض المواضع السابقة– رغم أنّ المواضع جميعها تؤول إلى علة التخفيف، ولكنّنا نقصد بذلك أنّ هذه الحالة فُسِّرَتْ بالتخفيف دون أنْ يرصد لها قانون منطقيّ تنتظم فيه ويتحقّق الحكم فيها متى تحقّقت شروط الحالة، ولذلك بدت الظاهرة في نصوصهم غير مطّردة وغير منتظمة تحت قانون واحد، وهذا ما نلاحظه في قول ابن جنّي: "قلبوا الياء والواو فيهما وإنْ كانتا ساكنتين تخفيفًا" فهو يصرّح بأنّ هذا الموضع لا يندرج ضمن مواضع الإبدال المنتظمة، فهو إذن موضعٌ غيرُ مطّردٍ؛ ولذلك يصف ابن جنّي هذه الحالة بكونها جاءت (تخفيفًا).

ولا نغفل أنّ كلَّ حالات الإبدال تندرج تحت علّة التخفيف غير أنّ إشارة ابن جنّي السالفة تحمل مدلولًا واضحًا بكون الموضع لا يضبطه قانون يطّرد فيه. ويشير الشمسان بعد ذلك إلى أنّ التفسير الحديث التي أشرنا إليه آنفًا يُمكِّنُ من إدراج هذا الموضع وأمثاله

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٦٩/٢.

(٢) انظر: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني، ص ٥٧–٥٨.

ضمن مواضع القانون الصوتيّ وشموله إياه، أي: يمكِّنُ ذلك التفسير من شمول معطيات جديدة داخل القانون الصوتيّ لم تكن مشمولة بالتفسير في قانون القدماء.

وهذا ينضاف إلى كون التفسير الصوتيّ يرصد الأحداث التي مرَّت بها الكلمة في ضوء التفسير المقطعيّ، فهي –بحسب المحدثين– تعطي الظاهرة تفسيرًا ألصق بحقيقة ما حدث في الكلمة مقطعيًّا.

ونأتي إلى حالة أخرى تخرج من حالة الشتات إلى الانتظام في التفسير بمقتضى إدماج التفسير الصوتيّ، فيرى القدماء أنّ الياء والواو إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا، نحو: باع، وقام، فقد كان أصلهما (بَيَعَ، وقَوَمَ)، فلمّا تحرّكت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قُلبتا ألفًا[(١)].

ثم يستدرك القدماء هذا القانون ببعض الحالات التي يتحقّق الشرط دون أن يوجد الحكم، قال ابن جنّي: "فهذا حكم الياء والواو، متى تحرّكتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا إلا أنْ يضطر أمر إلى ترك قلبهما، وذلك نحو قولك للاثنين: قضيا، ورميا، وخلوا، ودعوا. وإنّما صحتا هنا ولم تقلبا ألفًا؛ لأنّهم لو قلبوهما ألفًا وبعدها ألف تثنية الضمير لوجب أنْ تُحذف إحداهما؛ لالتقاء الساكنين، فيزول لفظ التثنية ويلتبس الاثنان بالواحد"[(٢)].

نلاحظ إذن أنّ النموذج التفسيريّ التراثيّ يرى أنّ الحالة قد استوفت شروطها الموجبة للإبدال مع تخلّف الحكم، فذهبوا إلى تعليل تخلّف الحكم بخشية اللبس، واللغة دائمًا مهما كانت ساعية نحو الخفّة فإنّ أولويّتها المقدّمة الإبانة عن المقصود دون لبس.

وإذا التفتنا إلى التفسير الصوتيّ فسنجد أنّ الشمسان يجعل هذه الحالة التي تخلّف فيها الحكم رغم استيفاء شروطه –بحسب القدماء– حالةً واقعةً خارج حدود الموضوع، أي: ليست الحالة مستوفية لشروط الإبدال وفق النموذج التفسيريّ الصوتيّ. وبيان ذلك –بحسب الشمسان– أنّ الإبدال في نحو: باع، وقام، يُفسَّر بالنظام المقطعيّ في العربيّة، حيث إنّ الكلمتين في الأصل تتكوّنان من ثلاث مقاطع صغيرة:

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٦٧/٢.

(٢) المصدر السابق ٦٦٧/٢-٦٦٨.

ب ـَ ي ـَ ع ـَ / ق ـَ و ـَ م ـَ

ثم حُذف المقطع الثاني، أي: حرف العلة مع حركته، مع مطل حركة المقطع الأول، فأصبحتْ:

ب ـَـَ ع ـَ / ق ـَـَ م ـَ = باع وقام.

فالعلة الصوتيّة الموجبة للإعلال إذن كراهةُ وقوع العلّة في مقطع صغير بعد مقطع صغير؛ لأنّ توالي المقاطع القصيرة مكروه في العربيّة، ويزيد كره ذلك إنْ ائتلف من علّة وحركة. نلاحظ إذن أنّ حدود الفرضيّة الصوتيّة تنحصر في كون العلّة واقعة في مقطع قصير بعد مقطع قصير كذلك، فإذا جئنا إلى نحو: قضيا، ورميا، وخلوا، ودعوا، فسنلاحظ أنّ العلة الصوتيّة الموجبة للإعلال غير متحقّقة من جهة أنّ المقاطع مختلفة، فالعلّة قد اكتنفت بحركة قصيرة وأخرى طويلة(١).

نلاحظ إذن أنّ التفسير الصوتيّ يجعل القانون ذا قدرة على استيعاب المعطيات التي ندّت عن القانون التراثيّ، وفي هذا إشارة إلى قدرته التفسيريّة التي قد تكون ناجعة في جانب وقاصرة في جانب آخر. ونعني بذلك أنّ التفسير العلميّ ما دام منتميًا إلى عالم النظريّة فلا بدّ له من وجوه من القصور والعجز عن استيعاب المعطيات كلِّها، ولو رام تحقيق ذلك لكانت قوانينه بعدد معطيات الظاهرة المدروسة، ولو كان الأمر كذلك لنفينا عن النظريّة جوهرها التي تكون به نظريّة تفسيريّة، ونعني بذلك أنّنا سنهدم ركن النظريّة وقوامها الأول (الاقتصاد في صياغة القوانين).

ونسوق هذا التأكيد في بيان سمات النظريّة العلميّة لنبيّن أنّ نجاعة التفسير الصوتيّ في إدماج معطيات داخل التفسير العلميّ بعد أنْ كانت خارجه وفق التفسير التراثيّ، ولكنّنا سنجد أنّ التفسير الصوتيّ يقف عاجزًا عن استيعاب حالات أخرى تحقّقت فيها شروط الحكم أو علّته مع تخلّف الحكم. فنلحظ أنّ التفسير الصوتيّ يبني حكمه في بناء فرضيّة الإبدال على وقوع العلّة في مقطع قصير بعد مقطع قصير كذلك، وفي العربيّة كراهة لتتالي المقاطع القصيرة، وإذا جئنا إلى جملة من الأبنية في العربية من قبيل:

(١) انظر: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني، ص٥٩.

الحَيَد، والجَيَد، والقَوَد.

لوجدناها أبنية تتكوّن من مقاطع قصيرة، وهذا تمثيل لأحدها:

ق ـَ و ـَ د ـُ ن

ولكنّها لم تُعلّ، ويذكر القدماء أنها لم تعلّ؛ ليكون ذلك دليلًا على الأصول المغيَّرة(١).

ويرى الشمسان أنّ تعليل القدماء غير مقنع، ولكنّها لم تعلّ من باب المحافظة على شكل البناء(٢).

وما نريد أنْ نلفت الانتباه إليه هو أنّ النموذج التفسيريّ لا يصل إلى نجاعة في استيعاب جميع المعطيات المدروسة، ولكنّه يروم شمول أكبر قدرٍ منها مع قدرة على الاقتصاد في صياغة قوانينه.

٢. ٧– قصور التفسير الصوتيّ:

أشرنا آنفًا إلى أنّ النموذج التفسيريّ يبدو ناجعًا في تفسير كثير من المعطيات المدروسة، ويكون عاجزًا عن تفسير بعضها. وليس هذا بخاصٍّ بنموذج تفسيرّ دون الآخر، ولكنّه صفة لازمة لأيِّ نظريّة تروم تقديم تفسير لأيِّ ظاهرة، ولو لم تكن كذلك لفقدت النظريّة أهمّ صفاتها –كما مرّ–.

وقد وقفنا فيما مضى على جوانب من النقود التي بيّن فيها الشمسان عجز النموذج التراثيّ عن تفسير بعض حالات الإبدال، وبدا لنا أيضًا في المسألة السالفة عجز النموذج الصوتيّ عن تفسيرها.

ونريد في هذا الموضع أنْ نواصل النظر في هذا الجانب من جهة موقف النموذج الصوتيّ ممّا قد يرد في هذه الحالات، فقد أورد الشمسان رأي ابن جنّي في قلب الياء واوًا للتفرقة بين ما جاء على (فَعْلى) من الأسماء و(فُعْلى) من الصفات، نحو: الفتوى والتقوى، فأصلهما: فتيا ووقيا، ثم قال الشمسان معلقًا على هذه الظواهر: "ولسنا نجد علّة صوتيّة نعلِّلُ بها هذا التغيّر، ولكن لعل المسألة –قبل هذا التقنين الذي يشير إليه ابن جنّي– كانت مسألة لهجيّة

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٦٨/٢.

(٢) الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، ص٦٠.

اختياريّة ... فالقضيّة تقابل لهجيّ في هذه الأمثلة.

ومن الأمور التي يستأنس بها جمع بعض الناس (مشترى) على (مشتروات) غفلوا عن أصلها اليائي، و(حصوات) جمعًا لـ(حصاة)، وهذا لا يعني أنّ التقابل اللغويّ ليس له من تفسير لغويّ ففي بعض الأمثلة يمكن التفسير، وأمّا الأمثلة التي يكون فيها التقابل اختيارًا بين علّة وعلّة فليس ثمَّ ما يُفسّر"[(١)].

فنلاحظ أنّ الشمسان يُسلِّمُ بكون التفسير الصوتيّ لا يملك القدرة على تفسير الظواهر جميعها؛ ولذلك وجدناه يحمل هذا التحوّل على التبادل اللهجيّ في مثل هذه الكلمات والأبنية.

ويذهب فريد الزامل إلى أنّ هذا أحد الملامح في كون ظاهرة الإبدال ذات صلة بالدلالة وليست منعزلة عنه في كلِّ أحوالها حين تُربط تحوّلات الكلمة دائمًا بالسعي نحو التخفيف، حيث قال: "فعلّة القلب الفرقُ بين الاسم والصفة، وإلا فليس هناك داع صوتيّ للقلب ... إنّ مقتضى القياس عدم القلب، إذ إنّ الأصل أن يعمد إلى التخفيف، فيقلب الأثقل للأخفّ، وفي (فَعْلى) الاسم قلبت الياء واوًا، والياء أخفّ، وذلك للفرق.

وممّا يؤكّد أيضًا إرادة الفرق أنّ هذا القلب وقع في لام صيغتي (فَعلى) و(فُعلى) دون (فِعلى)، فإنّ (فِعلى) لم يأتِ منها صفة إلّا شاذًّا؛ ولذا لم يحتج للفرق، فلم يكن ثمَّ قلب"[(٢)]، فيكون التحوُّل الصوتيُّ في مثل هذه الكلمات وفق هذا التفسير وسيلةً من وسائل الإبلاغ الدلاليّ ولا علاقة له بالتخفيف ونحوه بدليل أنّ المستعمل قد يتحوّل من الخفيف إلى ما هو أثقل منه صوتيًّا؛ لأنّه يتوخّى رفع الالتباس بين الاسم والصفة.

ومن مظاهر سعة معطيات اللغة وغلبتها الفرضيّاتِ التفسيريّةَ الصوتيّة ما نلاحظه في الموضع الذي يرى القدماء فيه أنّ الواو أو الياء تقلبان همزة، نحو: بائع، وقائم، فقد تعددت مذاهب المعاصرين في تفسير هذا الموضع على أقوال، منها:

---

(١) الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، ص٨٩-٩٠.

(٢) البعد الدلالي في مسائل الإعلال، فريد الزامل السليم، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المجلد٢٩، العدد١، ربيع الأول ١٤٣٨، ص١٠.

١. اللجوء إلى مذهب النبر مفترضين أنّ حرف العلة قد حذفت، ثم تجاورت الألف مع الكسرة، ففُصل بينهما بالهمزة، أو اجتُلبت الهمزة للوصول إلى النطق بالحركة؛ لأنّ المقطع لا يمكن أنْ يبدأ بحركة.

٢. التخلص من التماثل وهو تجاور الياء والكسرة، أو الواو والكسرة، فتكون الكسرة في اسم الفاعل هي السبب في همز الياء والواو.

ويرى الشمسان أنّ التفسير يمكن أن يقوم على افتراض أن ثمّة بنية عميقة كانت الألف فيها مهموزة ثم وقع قلب مكاني بين العلة والهمزة، ثم حُذفت العلة وعُوض عنها بمطل الحركة، وتمثيل هذا الأصل المفترض على النحو الآتي:

بأيِع = ب ـَ ء ي ـِ ع

ثم بالقلب المكاني تكون: ب ـَ ي ء ـِ ع

ثم بالحذف: ب ـَ ∅ ء ـِ ع

ثم بالمطل: ب ـَـَ ء ـِ ع = بائع[(١)].

فما نلاحظه في هذه المحاولة أنّ الوصفيّة المتجرّدة عن أي تنظير لا يمكن أنْ تقيم نظريّة مُفسِّرة لظاهرة ما، وهذا ما نلحظه في تفسير الشمسان، وقد سبقه إليه داود عبده، اللذين يتوخّيان في وصف الإبدال الوصفَ الذي يقترب من واقع اللغة، إذ إنهما يذهبان في التفسير إلى قول لا يخلو من التقدير والافتراض الذي لا نجده في واقع اللغة.

وربّما يستقيم أن نلتقط هذا المظهر للاستدلال على اعتدال الشمسان في تبنّي الوصفيّة من جهة اللجوء إلى الافتراض والتنظير في سبيل القدرة على تفسير المعطيات، وفي ذلك غاية مرادة هي محاولة الوصول إلى مجموعة من القوانين المحصورة التي تستوعب المعطيات وتفسِّرُها.

فلا نجد في واقع اللغة ما يؤكِّدُ أنّ المدود في العربيّة كانت مهموزة في الأصل –بحسب ما يذهب إليه داود عبده والشمسان–، ولا يدّعي القائلُ بهذا القول وجودَ ذلك في اللغة،

(١) انظر: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، ص٤٣-٤٤.

وإنّما هي افتراضات أملتها عليهم الحاجةُ إلى تفسير جملة من المعطيات التي لا يمكن تفسيرها عندهم دونه، فقد ذهب داود عبده إلى أنّ الألفات التي يعدها القدماء زائدة على جذر الكلمة هي في حقيقتها ألف كانت همزة في أصلها، ثم حُذفت الهمزة ومُطلت الفتحة التي كانت قبل الهمزة فصارت فتحة طويلة، أي: ألفًا(١).

ويوافق الشمسان داود عبده على هذا الرأي، ويأخذ هذا الرأي إلى مدى أبعد مما ذهب إليه داود عبده حين قال: "ولم يستطرد أستاذنا إلى المدود، وهي عندي مطل لحركة سابقة على حرف محذوف"(٢)، لأنّ المعطيات تكون دائمًا في حالة من التمرّد على القوانين الضابطة لها، وهذا ما يجعلنا في حالة من الحركة والسعي نحو التقدم في مسار تفسير الظواهر المدروسة؛ فلذلك العلم في حركة دائمة تجعلنا نصف جوهره —كما تقدّم- بالتراكم، والنسبية.

(١) انظر: دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٠، ١/١١٥.
(٢) شؤون لغوية، أبو أوس إبراهيم الشمسان، نادي الجوف الأدبي الثقافي، سكاكا، ٢٠١٨، ط١، ص٢٦٩.

خاتمة:

بيّن البحث أنّ ثمّة تمايزًا واضحًا في فلسفة العلم بين الظاهرة المدروسة من جهة والنظريّة المفسّرة لها من جهة أخرى؛ فالنظريّة إنّما هي محاولةٌ لإعادة بناءِ الظاهرة المدروسة بما يضفي على معطياتها مظاهر من الانتظام والاتّساق دون أن نفترض أنّ بين المجالين تطابقًا تامًّا.

وتختلف طبيعة النظريّات العلميّة في ترتيب أولويّاتها في تشييد النظريّة، ويمكن أن نردّ هذا الاختلاف إلى تصوّرين:

١. التصوّر الذي يولي التناسق المنطقيّ للنظريّة أهميّة كبيرة، فتكون له الأولويّة في بناء النظريّة، وأمّا مسألة السعي إلى مطابقة النظريّة للواقع أو الاقتراب من ذلك فمسألة ثانويّة وفق هذا التصوّر، وهذا ما يمكن أنْ نحمل عليه جهود القدماء في تفسير ظاهرة الإبدال.

٢. التصوّر الذي يسعى نحو الاقتراب من توصيف الظاهرة المدروسة وما يحدث فيها في الواقع، فتكون له الأولوية في بناء النظريّة، ويكون هو المعيار والمحدّد الرئيس في تحديد سلامة النظريّة وصحتها أو عدمها، وهذا ما يمكن أن نحمل عليه دعوة المحدثين إلى ضرورة الأخذ بمخرجات علم الأصوات في تفسير ظواهر الإبدال.

وقد كانت جهود المحدثين في تقويم تفسيرات القدماء لظواهر الإبدال متعدّدة رغم اتّفاقها على ضرورة الإفادة من علم الأصوات، فقسمنا هذه الآراء ثلاثة أقسام:

١. قسم يرى أنّ القدماء كانوا منحازين بافتراضاتهم إلى أبنية لغويّة تاريخيّة تطوّرت عنها اللغة. وبيّنا أنّ في هذا الرأي خللًا واضحًا عند أصحابه في فهم منطق التراث ومنطلقات علمائه.

٢. قسم يرى ضرورة التخلّي عن أيّ افتراض أو تقدير في دراسة اللغة حتى لا نحيف على اللغة وأن نعسف وصفها بالتأويلات غير الواقعيّة. فكانت نزعتهم هذه نزعةً وصفيّةً متطرّفةً –كما وصفها داود عبده– وبيّنا أنّ هذا التصوّر يهدم فكرة التنظير والتقعيد من أساسه، فهي دعوة تحمل فكرة فنائها في داخلها؛ لأنّنا لا يمكن أن نقوم بما دعوا إليه إلا بجعل قواعد اللغة مساوية لعدد معطياتها، ولا معنى لهذا القول، ولا حاجة إلى الإطالة في بيان عدم وجاهته علميًّا.

٣. قسم تبنّى المنطلقات الوصفيّة تبنّيًا معتدلًا حين رأى ضرورة التخفّف من النزعة المنطقيّة في تفسير ظواهر الإبدال والانحياز إلى ما يمدُّنا به علم الأصوات حتى نقترب من وصف الظواهر وصفًا حقيقيًّا دون أن نفرّغ التفسير العلميّ من حقيقته وجوهره، فلا يمكن أن نلغي الوسائل التي تكون بها النظريّات نظريّات مفسِّرة وقادرة على تحقيق انتظام نظريٍّ للظواهر المدروسة، من قبيل: التقدير، والأصالة والفرعيّة، ونحوها.

وكان الشمسان أحد هؤلاء الذين تبنُّوا (الوصفيّة المعتدلة) إذ أهَّلتْهُ معرفته العميقة بالتراث الصرفيّ واتّصاله بالدرس اللغويّ الحديث أن يكون ذا منزلة مهمّة في الدراسات الصرفيّة الحديثة بجمعه بين سعة فهمه لمنطق علمائنا القدماء في تفسير ظواهر الإبدال ودعوته إلى الإفادة من الحقائق الصوتية التي يمدنا بها علم الأصوات، فكانت له نقود في مقدّمات أقوال القدماء ومنطلقاتهم المُتصوَّرة عن طبيعة العلاقة بين الحركات والمدود، إذ إنّ تصوّر القدماء أنّ الحركات فروع عن المدود، وأنّ المدود تنتمي إلى صنف الصوامت لا الصوائت، كان ذلك كلُّه عائقًا أمام القدماء في فهم طبيعة الإبدال وتوصيف ما يحدث في الأبنية توصيفًا يقترب من الواقع ولا يصادم المسلمّات الصوتيّة من القول بتحوّل صوت إلى آخر رغم عدم إمكانيّة ذلك بحكم اختلافهما في طبيعة كلِّ صوت، فكانت كثير من أقوال القدماء بانقلاب صوت إلى آخر هي في الحقيقة من قبيل الحذف والتعويض أو الحذف ومطل الحركة؛ ولذلك كانت كثير من أقوال القدماء من قبيل وصف الظاهرة لا تعليل حدوثها.

وبيّن الشمسان أنّ الامتداد مع مبادئ علم الأصوات يمكن أنْ يكون مُساعدًا في تطوير النموذج التفسيريّ بالقدرة على استيعاب معطيات كانت تحمل عند القدماء على الشذوذ وعدم الاطراد، ويكون في ذلك تحقيق لمبدأ الشمول في استيعاب المعطيات والقدرة على تفسيرها. ولم تكن دعوة الشمسان إلى الأخذ بمبادئ علم الأصوات مانعًا من أنْ يعترف بعجز التفسيرات الصوتيّة عن استيعاب المعطيات جميعها، وفي هذا تسليم بكون النموذج التفسيري الذي يستمدّ مبادئه من علم الأصوات نموذجًا يحقِّقُ إضافات علميّة مهمّة في جوانب وتبقى بعض الجوانب الأخرى خارج حدود التفسير، وهذا هو منطق العلم، وبهذه الحقائق نتلمّس طبيعته التراكميّة والنسبيّة.

المصادر والمراجع

١. الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، أبو أوس الشمسان، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الثانية والعشرون، ٢٠٠٢م.

٢. إسهامات إبراهيم الشمسان في الدرس اللغوي، سجى طعامنة، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ٢٠١٨م.

٣. البعد الدلالي في مسائل الإعلال، فريد الزامل السليم، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المجلد٢٩، العدد١، ربيع الأول ١٤٣٨هـ.

٤. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، المطبعة العربية، تونس، ط٣، ١٩٩٢م.

٥. تطور النموذج العلمي اللساني: قراءة في الاتجاه البنيوي والتوليدي والوظيفي، معاذ الدخيّل، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٢٩ ع٣، ٢٠٢١م.

٦. تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، أبو أوس إبراهيم الشمسان، منشور في الشبكة العنكبوتية على الرابط:

٢٨٧٣٩٣https://faculty.ksu.edu.sa/ar/ishamsan/course/

٧. التفكير العلمي ومستجدات الواقع المعاصر، محمود مُحَمَّد علي، مؤسسة هنداوي، ٢٠٢٣م.

٨. جهود إبراهيم الشمسان اللغوية (دراسة وصفية تحليلية)، سامية الحربي، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، ٢٠٢٠.

٩. الخصائص، ابن جني، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.

١٠. الخلل في استعمال المنهج الوصفي: نقد فوزي الشايب للصرف العربي أنموذجًا، أبو أوس الشمسان، ضمن كتاب (اللغة العربية في الجامعات بين التراث والمعاصرة)، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، ١٤٣٧هـ.

١١. دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٠م.

١٢. سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

١٣. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق: مُحَمَّد نور الحسن ومُحَمَّد الزفزاف ومُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، ١٩٧٥م.

١٤. شؤون لغوية، أبو أوس إبراهيم الشمسان، نادي الجوف الأدبي الثقافي، سكاكا، ٢٠١٨م، ط١.

١٥. الصرف العربي: نظرات وثغرات، فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ع٦، ربيع الأول، ١٤٣٦هـ.

١٦. العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه، عبد الفتاح الحموز، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مج ٩، ع ٣٣، ١٩٨٩م.

١٧. العلم: أدواته وجذوره وفلسفته، فهد المطيري، منشورات تكوين، الكويت، ٢٠٢٤م.

١٨. فلسفة العلوم: برامج الأبحاث العلمية، إمري لاكاتوش، ترجمة: ماهر عبد القادر مُحَمَّد علي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٧م.

١٩. الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.

٢٠. المنصف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م.

٢١. المنهج الصرفي عند إبراهيم الشمسان: قراءة في كتابه (دروس في علم الصرف)، مُحَمَّد حسين زعين، وكرار عبدالحميد عدنان، ٢٠٢١م.

٢٢. نظرية المعرفة العلمية، ماهر عبد القادر مُحَمَّد علي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.

Resources & References

Al'bdāl ilá al-hamzah w'ḥrf al-'illah fī ḍaw' Kitāb Sirr ṣinā'at al-i'rāb li-Ibn Jinnī, Abū Aws al-Shamsān, Ḥawlīyāt al-Ādāb wa-al-'Ulūm al-ijtimā'īyah, Jāmi'at al-Kuwayt, al-Ḥawlīyah al-thāniyah wa-al-'ishrūn, 2002.

Is'hāmāt Ibrāhīm al-Shamsān fī al-dars al-lughawī, sajá Ṭa'āminah, Risālat mājistīr, Jāmi'at Āl al-Bayt, 2018.

al-Bu'd al-dalālī fī masā'il al-I'lāl, Farīd al-Zāmil al-salīm, Majallat Kullīyat al-Ādāb, Jāmi'at al-Malik Sa'ūd, almjld29, al'dd1, Rabī' al-Awwal 1438.

al-Taṣrīf al-'Arabī min khilāl 'ilm al-aṣwāt al-ḥadīth, al-Ṭayyib al-Bakkūsh, al-Maṭba'ah al-'Arabīyah, Tūnis, ṭ3, 1992.

Taṭawwur al-namūdhaj al-'Ilmī al-lisānī : qirā'ah fī al-Ittijāh al-binyawī wāltwlydy wa-al-waẓīfī, Mu'ādh aldkhyyl, Majallat Jāmi'at al-Malik 'Abd al-'Azīz : al-Ādāb wa-al-'Ulūm al-Insānīyah, m29 '3, 2021m.

Ta'mīm Qā'idat al-namaṭ fī al-naḥw al-'Arabī : dirāsah fī Manhaj al-taq'īd, Abū Aws Ibrāhīm al-Shamsān, manshūr fī al-Shabakah al-'ankabūtīyah 'alá alrābṭ:

Https : / / faculty. ksu. edu. sa / ar / ishamsan / course / 287393

al-Tafkīr al-'Ilmī wa-mustajaddāt al-wāqi' al-mu'āṣir, Maḥmūd Muḥammad 'Alī, Mu'assasat Hindāwī, 2023.

Juhūd Ibrāhīm al-Shamsān al-lughawīyah (dirāsah

waṣfīyah taḥlīlīyah), Sāmiyah al-Ḥarbī, Risālat mājistīr, Jāmi‘at al-Qaṣīm, 2020.

al-Khaṣā’iṣ, Ibn Jinnī, taḥqīq : Muḥammad ‘Alī al-Najjār, al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, 1999.

al-Khalal fī isti‘māl al-manhaj al-waṣfī : Naqd Fawzī al-Shāyib llṣrf al-‘Arabī unamūdhajan, Abū Aws al-Shamsān, ḍimna Kitāb (al-lughah al-‘Arabīyah fī al-jāmi‘āt bayna al-Turāth wa-al-mu‘āṣarah), Kullīyat al-lughah al-‘Arabīyah wa-al-Dirāsāt al-ijtimā‘īyah, Jāmi‘at al-Qaṣīm, 1437.

Dirāsāt fī ‘ilm Aṣwāt al-‘Arabīyah, Dāwūd ‘Abduh, Dār Jarīr lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, ‘Ammān, 2010.

Sirr ṣinā‘at al-i‘rāb, Ibn Jinnī, taḥqīq : Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimashq, 1985.

Sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib, Raḍī al-Dīn al-Istrābādhī, taḥqīq: Muḥammad Nūr al-Ḥasan wa-Muḥammad alzfzāf wa-Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd-al-Ḥamīd, Bayrūt, 1975.

Shu’ūn lughawīyah, Abū Aws Ibrāhīm al-Shamsān, Nādī al-Jawf al-Adabī al-Thaqāfī, Sakākā, 2018, Ṭ1.

al-Ṣarf al-‘Arabī : Naẓarāt wthghrāt, Fawzī al-Shāyib, Majallat Majma‘ al-lughah al-‘Arabīyah ‘alá al-Shabakah al-‘Ālamīyah, ‘6, Rabī‘ al-Awwal, 1436.

al-‘Āriḍ fī al-‘Arabīyah min ḥaythu alā‘tdād bi-hi wa-‘adamih, ‘Abd al-Fattāḥ al-Ḥamūz, al-Majallah al-

‘Arabīyah lil-‘Ulūm al-Insānīyah, Jāmi‘at al-Kuwayt, Majj 9, ‘A 33, 1989.

al-‘Ilm : adawātuh wa-judhūruhu wa-falsafatuhu, Fahd al-Muṭayrī, Manshūrāt takwīn, al-Kuwayt, 2024.

Falsafat al-‘Ulūm : Barāmij al-Abḥāth al-‘Ilmīyah, Imrī lākātwsh, tarjamat : Māhir ‘Abd al-Qādir Muḥammad ‘Alī, Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah, Bayrūt, 1997.

al-Mumti‘ al-kabīr fī al-taṣrīf, Ibn ‘Uṣfūr, taḥqīq : Fakhr al-Dīn Qabāwah, Maktabat Lubnān Nāshirūn, Bayrūt, 1996.

al-Munṣif, Ibn Jinnī, taḥqīq : Ibrāhīm Muṣṭafá wa-‘Abd Allāh Amīn, Idārat Iḥyā’ al-Turāth al-qadīm, 1954.

al-Manhaj al-ṣarfī ‘inda Ibrāhīm al-Shamsān : qirā’ah fī kitābihi (Durūs fī ‘ilm al-ṣarf), Muḥammad Ḥusayn z‘yn, wkrār ‘Abd-al-Ḥamīd ‘Adnān, 2021.

Naẓarīyat al-Ma‘rifah al-‘Ilmīyah, Māhir ‘Abd al-Qādir Muḥammad ‘Alī, Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah, Bayrūt, 1985.